جامعة الحسن الثاني
كلية العلوم القانونية
والاقتصادية والاجتماعية
عين الشق – الدار البيضاء

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة

شعبة القانون العام

وحدة: علم السياسة– القانون الدستوري

الانشقاق الحزبي وتأثيره في الفعل النقابي

نموذج حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

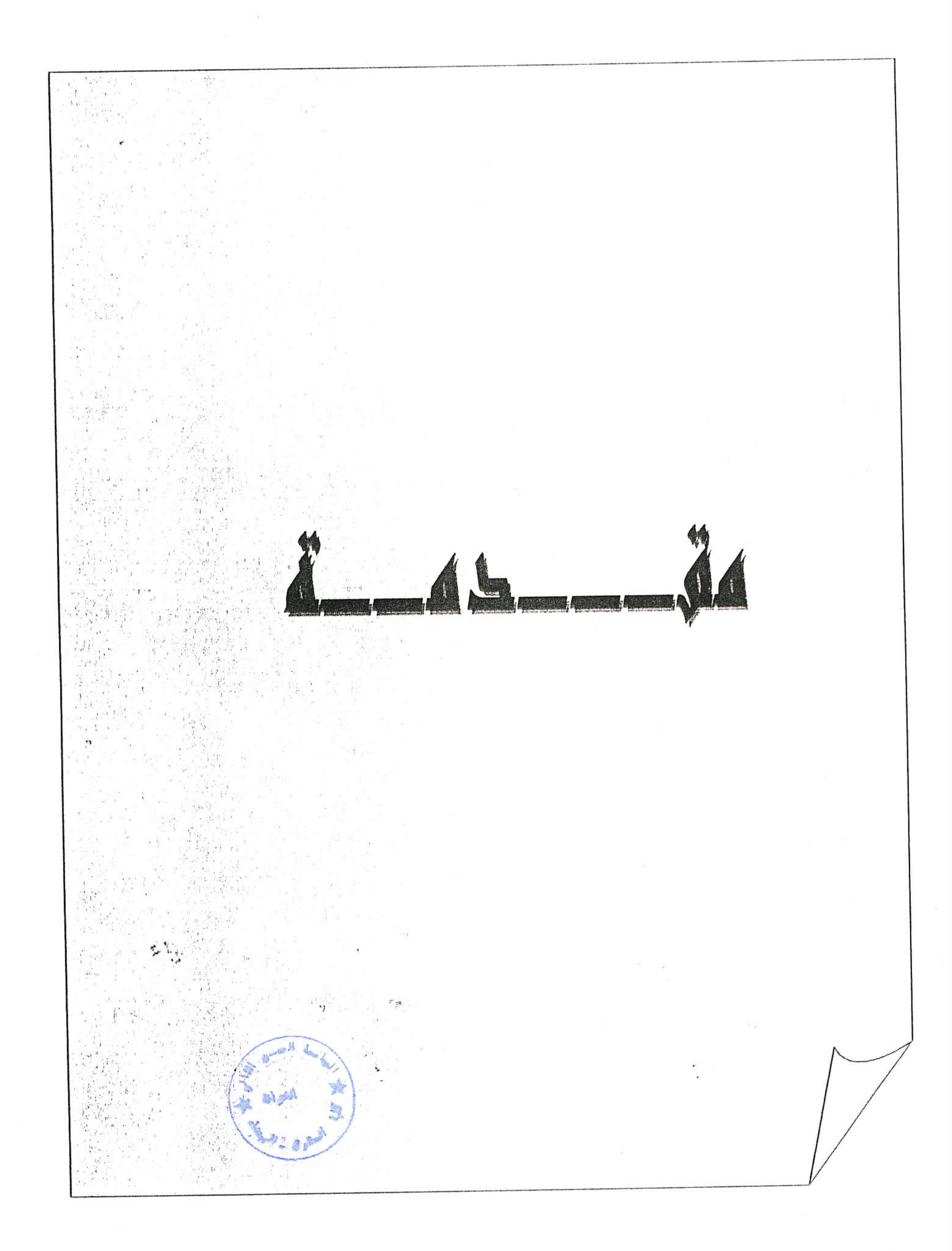
من إعداد:
عبد الرزاق بلغزال

تحت إشراف:
الدكتور مصطفى جفال

لجنة المناقشة

الدكتور مصطفى جفال	أستاذ التعليم العالي بالدارالبيضاء	رئيسا
الدكتور عبد اللطيف أكنوش	أستاذ التعليم العالي بالبيضاء	عضوا
الدكتور الحاج قاسم	أستاذ التعليم العالي بالبيضاء	عضوا
الدكتور عبد اللطيف حسني	أستاذ التعليم العالي بالمحمدية	عضوا

السنة الجامعية: 2002–2003



مقدمة

مقاربة مفاهيمية :

مفهوم الانشقاق :

يكتفي الباحثون عند حديثهم عن الانشقاق ببعض الإشارات التي تجعل منه مرتبطا بالتعددية الحزبية ، أو التي تجعل من التنافر المطلق في الطباع والأفكار شرطا ضروريا لحدوثه، إلا أنها كلها تفتقر إلى التعريف الدقيق [1] .

والانشقاق ليس دائما هو نفسه بالنسبة للمنشق عليهم وللمنشقين ، فكل انشقاق له طابعه الخاص ، وتاريخه ، وبواعثه ، وخلفياته ... وهو بالنسبة للبعض " قطيعة " و" ثورة " و " تجديد" وبالنسبة للبعض الآخر " انفصال " أو انقلاب " أو " توالد " أو " تفريخ " [2]. وبالنسبة للبعض انتفاضة ، لذلك فإن هناك من يرى في حركة 25 يناير 1959 انتفاضة لتجديد شباب الحزب وتجاوز أزمته الداخلية وليست عملية انشقاق .[3]

ولذلك يمكننا القول بأن الانشقاق الحزبي هو أحد نتائج الصراعات السياسية[4] ما دام النزاع يمكن أن يصيب كل مجالات الحياة وهو يتم على مستوى البيت الداخلي وتترتب عنه عدة نتائج كالتغيير في البنيات التقليدية وكسر الروتين وظهور مؤسسات جديدة .

---

[1] - مستكفي: " الانشقاقات الحزبية بالمغرب "رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في القانون العام -- كلية الحقوق الدار البيضاء 1999/1998.ص 20.

[2]- أحمد بوجداد: الملكية والتناوب، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء الطبعة الأولى 2000 ص 313.

[3] - محمد عابد الجابري : الأزمة بين الحزب والنقابة -- دار النشر المغربية الطبعة الأولى 2002 ص 27.

[4] - يعتبر الصراع السياسي بمثابة ملمح للتفاعلات السياسية ... ولا غرو في ذلك ما دامت الموارد المتاحة محدودة، وما دامت الأطراف المعنية تختلف رؤاها بشأن تخصيص هذه الموارد لتباين المصالح والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحضرية . انظر موسوعة العلوم السياسية . مطابع دار الوطن -- دولة الكويت ، الجزء الأول ،ص 485 .

مفهوم النزاع الاجتماعي :

يتمثل النزاع في إطار مواجهة أو تصادم قصدي بين شخصين أو مجموعات من نفس النوع واللذين يظهرون بخصوص بعضهم البعض نية عدوانية، غالبا بخصوص حق معين ، والذين يحاولون في سبيل المحافظة على هذا الحق أو تأكيده أو تأسيسه كسر مقاومة الآخر [1] .

ويعتبر النزاع أحد الأوجه الممكنة للعلاقات الاجتماعية [2] ، ومعنى ذلك أن كل شيء يمكن أن يكون موضوعا للنزاع أي أنه قد يظهر بصدد أية علاقة اجتماعية [3] .ويظهر للوجود بمجرد ما تدخل أطراف جديدة إلى الحلبة السياسية وتقاوم في مواجهة من لهم المصلحة في الحفاظ على قواعد اللعبة القديمة... فالأطراف الجددالطامحون للسلطة ومراكز التأثير شأنهم شأن الذين يحتكرون كل شيء يلجئون إلى المصادمات والعنف .[4]

ولقد نالت فكرة الصراع اهتماما كبيرا لدى علماء الاجتماع والأنثروبولوجية سواء على المستوى النظري أو التطبيقي ، حيث هناك كتابات هامة لكل من Simmel و gilukman و Coser الذي أقام نظريته على ما جاء في كتابات Simmel و gilukman والذي ضمن مؤلفه " وظائف النزاع الاجتماعي " انتقاداته للنظرية التكاملية

(1) Julian Freud : « Sociologie du Conflit » presse Universitaire de France Paris 1983 P 65.
(2) Ibid. P, 20
(3) Ibid. P.22
(4) Lewis – A- Coser : « Les Fonctions de conflits sociales « presses Universitaire de France Paris 1983 page 12.

والنظرية الوظيفية مؤكدا على دراسة الصراع لا بوصفه أداة للتفكـــك داخـــل الأنســـاق الاجتماعية فقط بل بوصفه وظيفة داخل هذه الأنساق [1].

وحسب Simmel فالنزاع يضع حدودا للجماعة داخل نظام اجتماعي معين عن طريق تقوية وعي الجماعة وكذا وضع الحدود، ثم إنه يؤسس هوية الجماعة في النظـــام ، من جهة أخرى فالتنافر المتبادل يحافظ على وجود نظام اجتماعي شامل لأنه يخلق توازنـــا بين مختلف المجموعات [2] .

---

[1] - الشعيبات : " ظاهرة الانشقاقات الحزبية بالمغرب " رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة جامعة الحسن الثاني البيضاء 1999 ص 11-12.

[2] Lewis – A – Coser : « Les fonctions du conflits sociales » op cit. p 20 .

الإطار التاريخي :

إن داء الانشقاق قد رافق الحركة الوطنية منذ ميلادها ، ففي عهد كتلة العمل الوطني ظهرت كتلتان سياسيتان ، الأولى التفت حول علال الفاسي وجريدته " العمل الشعبي " الناطقة باسم حزب جديد وهو " حزب العمل المغربي " و بالإضافة إلى جريدة أخرى تصدر تحت اسم " الأطلس " . أما الكتلة الثانية فقد التفت حول محمد بن الحسن الوزاني وجريدتين : " عمل الشعب " و"الدفاع " الناطقتين باسم حزب آخر هو " الحزب الشعبي ".(1)

في نفس الإطار يذهب باحث آخر إلى التأكيد على نفس الملاحظة حيث يرى أنه سواء أكان انشقاق كتلة العمل الوطني كأول حزب مغربي ، مبعثه التنافس الشخصي بين علال الفاسي وبلحسن الوزاني ، أو خلافهما في الطبع والمزاج أو اختلاف الأصول الإيديولوجية لنخبتي هذا الحزب المتعصرنة والتقليدية، فإنه يبقى مؤشرا على أن الانشقاقات ارتبطت بالحركة الوطنية منذ ميلادها (2).

إن حركة الانشقاقات لا تقتصر آثارها فقط على المعنيين بها (مباشرة أو غير مباشرة) بل إن آثارها تتجاوز فاعليها لتمس كل العائلة السياسية الحزبية ومحيطها وتصبح أهمية هذه التأثيرات الجانبية أحيانا أقوى وأهم من الأولى، وربما تكون في بعض

---

(1) – عبد اللطيف أكنوش : " تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب " مطابع إفريقيا الشرق ص 140 .

(2) – محمد معتصم :" التطور التقليداني للقانون الدستوري المغربي " أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام كلية الحقوق – البيضاء 1988 ص 325.



الحالات هي المقصودة أساسا والمرغوب فيها أكثر [1]، ذلك أن النزاع حامل للديناميـــة، وبهذا فهو أحد العوامل المهمة للتغيير والتعبئة الاجتماعيـــــة . [2]

ولقد بات من المؤكد أن الأحزاب لا تحتكر لوحدها العمل داخل الحقل السياسي ، إذ توجد إلى جانبها من بين تنظيمات عديدة ، النقابات المهنية، ذلك أن تسـييس النقابـات ودخولها معترك العمل السياسي أصبح واقعا [3] ، ففي دول العالم III – ومنها المغرب – اتسم الفعل النقابي منذ البدء بصبغة سياسية[4] وعلى خلاف مجموعة من الدول الأوربيـــة ... فالارتباط بين الحزب والنقابة يبدو أنه يشكل القاعدة، فالفعل النقـــابي شـكل دائمـا بالمغرب أداة للصراع من أجل السلطة، وأثر كذلك بشكل كبير في الأحزاب السياسـية[5]، ولهذا فقد دخلت النقابات في علاقات مختلفة مع الأحزاب السياسية ، فقد ارتبطت الأولـى بالثانية ارتباطا عضويا رغم محاولات نفي ذلك وإثبات مبدأ الاســـتقلالية فـــي أدبياتـــها وتصريحاتها ، باستثناء تلك التي تصرح علنا بهذا الارتباط ...وهكذا كان ميلاد الاتحـــاد المغربي للشغل في أحضان الحركة الوطنية داخل حزب الاســـتقلال بأجنحتــه العماليـــة والسياسية والعسكرية ، وساهم الاتحاد المغربي للشغل بدوره وبقوة في تأســـيس ودعـــم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وهذا ما لم يغفره له حزب الاستقلال الذي بادر سنة بعـد

---

(1) – أحمد بوجداد : " الملكية والتناوب " مطبعة النجاح الجديدة البيضاء الطبعة I 2000 ص 137 .

(2) – Julian Freud «sociologie du Conflit «op.cit p : 123 .

(3) - Abdelatif Menouni: "Institution politique et droit constitutionnel. tome I . Editions Toubkal 1991. P. 162.

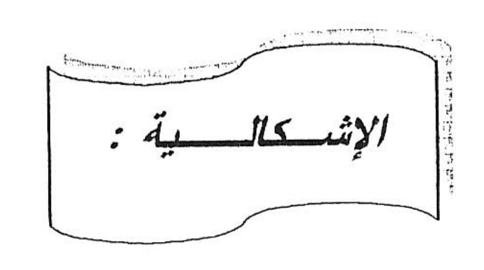
(4) – Ibid. p 163.

5) - ABDELATIF MENOUNI : « le syndicalisme ouvrier ou maroc », les éditions magrébines 1979. P 77 .

ذلك إلى خلق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب كنقابة موازية له ، كما أن الخلاف/ الصراع داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي أفضى إلى ميلاد الاتحاد الاشـــتراكي للقــوات الشعبية سنة 1972 قد أدى إلى تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل [1].

---

[1] محمد بولعيش : " إشكالية العمل النقابي في المغرب " مجلة نوافذ العدد II 1998 ص 54.



إن ظاهرة الانشقاق الحزبي لا تشكل في مجملها إلا أحد أوجه الحيـــاة السياســية وأحد ملامح التفاعلات التي يشهدها الحقل السياسي عموما والحقل الحزبي خصوصا. أمـا آثارها فممتدة وجد متشعبة، فقط في هذا الموضوع نحاول أن نستجلي بعض خصائصـــها أو خباياها ونجيب من خلالها على مجموعة أسئلة، بفضلها قد نتمكن – ولو بشكل نســبي – من فهم الواقع الحزبي بالمغرب ومدى تداخله بالواقع النقابي ، ومن تــم فــهم إحــدى الحلقات المكونة للحقل السياسي المغربي.

فكيف يحدث الانشقاق الحزبي ؟ ما هي ظروفه؟ وما هي الأسباب المؤدية إليــه ؟ هل هو حتمية أم فقط نتاج أزمة أسيء التعامل معها ؟ ثم ما مدى الآثار التــي ينتجــها ؟ ولماذا لا يقتصر عادة على المحيط الذي يجري بداخله؟ ... هذه بضــع أسـئلة ستشــكل الإجابة عنها محور هذا البحث، على أن الإجابة على هذه الأسئلة ستكون مرتبطة بالحالــة محل الدراسة وهي حالة الانشقاق الذي عرفه حزب الاتحاد الاشتراكي للقــوات الشعبية عقب مؤتمره السادس، والتي يظهر – كما سيتبين ذلك لاحقا – أنها جاءت نتيجة مسلســل طويل من الصراع داخل الحزب، والذي شكل أزمة قادت الحزب إلــى الانفجــار. هــذا الانفجار كان له تأثير على عدة مجالات أخرى، من أهمها الشبيبة الاتحادية التي تحولــت

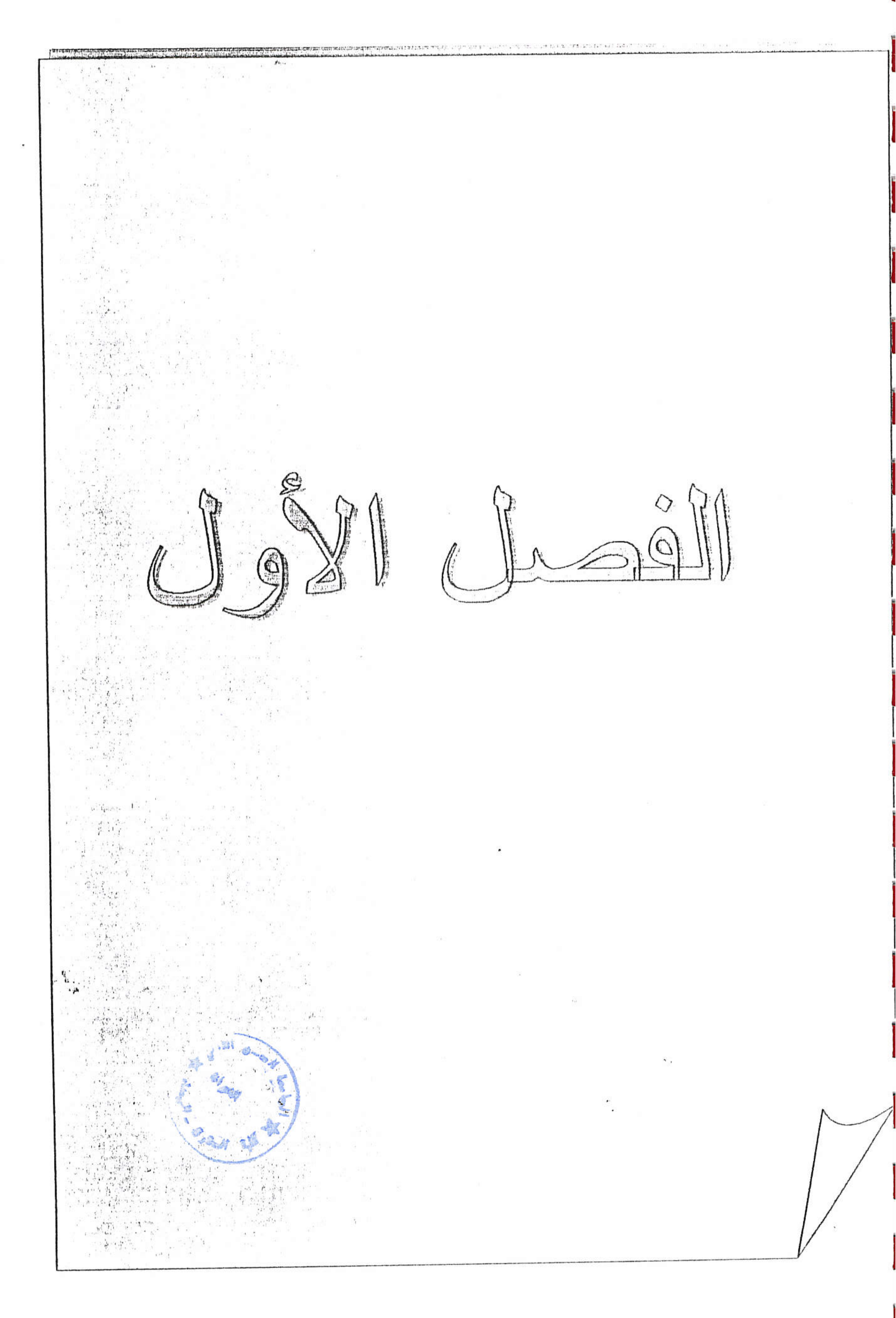
من شبيبة الحزب إلى حزب الشبيبة، ومنها الحقل النقابي الذي عرف نتيجة ذلك تحـولات وتغييرات مست بنيته الجذرية، على أن الموضوع سيقتصر في دراسة هاته الآثار علـى تلك التي أصابت " الحقل النقابي " ليس لعدم أهمية الآثار الأخرى وإنما للتركيز وللأهميـة الزائدة شيئا ما، ثم لشيء آخر وهو محاولة معرفة السبب والكيفية التي من خلالها تنتقـل التفاعلات من حقل لآخر . ولذلك سيتم اعتماد التصميم التالي:

*** الفصل الأول : الانشقاق الحزبي: وليد الأزمة***

- المبحث الأول : ظرفية حدوث الانشقاق
- المبحث الثاني: مظاهر الأزمة
- المبحث الثالث : دينامية النزاع

*** الفصل الثاني: تأثير الانشقاق الحزبي في الفعل النقابي***

- المبحث الأول: قنوات التوصيل
- المبحث الثاني : مظاهر التأثير



الفصل الأول

الفصل الأول : الانشقاق الحزبي، وليد الأزمة...

لتفسير نزاع ما لابد من الرجوع إلى كتلة من الأسـباب المختلفـة، فالظـاهرة الاجتماعية تنبثق عن أسباب متعددة كما يقول Julian freud، لدرجة أننا لا نستطيع القيـام بإحصاء شامل لها [1] ، ولهذا فقد اختلف الباحثون في الوقوف عند محددات هذه الظاهرة، وفي ترتيب العوامل ذات الأولوية [2].

ومن جهة أخرى فان العلاقة السببية تتم عن طريق التفسير والشرح، مما يعنـي أننا نقوم بعملية انتقاء من بين مجموعة الأسباب، فنعتبر مجموعة معينة من الأسباب مهمة فيما يتعلق بالموضوع المعني ومجموعة أخرى ثانوية ،[3] كما يمكن أن تقسـم أسـباب النزاع إلى أسباب موضوعية وأسباب ذاتية، على أن هذا التقسيم ليس له من أهمية غـير المساعدة على التفسير الواضح والفهم الجيد للموضوع[4] وعلى العمـوم فـان مجمـوع الأسباب يحدث أزمة تؤدي في نهاية المطاف إلى حصول الانشقاق داخل الحزب، وتتجلى هذه الأزمة في عدة مظاهر، فما هي إذن هذه المظاهر ؟ ثم وقبل ذلك، ما هي الظرفيـة التي حدثت فيها الأزمة محل الدراسة ؟

- [1] J. Freud: "Sociologie du conflit" . op. cit. . p 124 .
- [2] – مستكفي : " الانشقاقات الحزبية ...." مرجع سابق ص 3 .

[3] – J .Freud : " Sociologie du conflit " . op. cit. . p 125

[4] – Ibid. 124 .

المبـــحث الأول : ظـــرفية حـــدوث الانـــشقاق .

المطلب الأول : المشاركة في الحكم وتأجيج الصراع .

إن المشاركة في تدبير الشأن السياسي تظهر للعلن وتؤجج الصراعات الداخليـــة للأحزاب. فقد كان حزب الاستقلال يعاني من تناقض سياسي وإيديولوجي مند نشأته ، إلا أن تشكيل حكومة أحمد بلافريج سيظهر الصراع بشكل واضـــح [1] ، حيـــث تشـــكلت معارضة قوية داخل حزب الاستقلال تنتقد أعضاء الحكومة الحزبيين لأنهم قبلوا المشاركة في الحكومة دون أن يلتزموا بالشروط التي قدمها الحزب خاصة بعد الإضــــراب العـــام الذي وقع في كل من مدينتي الدار البيضاء والرباط بإيعاز من الاتحاد المغربـــي للشـــغل الذي دخل في خلاف حاد مع القيادة الحزبية .[2]

نفس الاستراتيجية سيعتمدها القصر مرة أخرى عنـــد تعييـــن حكومـــة عبـــد الله إبراهيم، حيث ذهب " بالا زولي " إلى اعتبار هذا التعيين بمثابة استنزاف سياسي للجنـــاح المعارض داخل حزب الاستقلال لإظهار عجزه عن مواجهة المشاكل التي كـــان يعيشـــها المغرب في نهاية 1958 ، وفـــــي نفس الســـــياق يعتـــبر " أشفورد دو كلاس " أن هذا التعيين كان يسعى أساسا إلى تأجيج التوتر داخل حـــزب الاســـتقلال، وتســـريع تشرذمه باعتبار بداهة رفض بلا فريج ورفاقه مساندة حكومة كان أعضاؤها سببا في

---

(1) – مليكة ضيف : " تجربة حكومة عبد الله إبراهيم " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام ، كلية الحقوق ، الرباط 1987 . ص 25 .

(2) – مستكفي : " الانشقاقات الحزبية ...." مرجع سابق ص 57 .

الإطاحة بحكومتهم. [1] ويرى " واتربوري " أن تعيين الملك لأولئك الذين كانوا ينتقدونه بشكل مباشر جاء من أجل أن يتحداهم أن يضعوا نصائحهم قيد التطبيق وفي نفس الوقت يحرمهم من الوسائل اللازمة لتطبيق سياستهم، وهكذا اتضح أن القصر مصمم على تعقيد مهام الحكومة ... فبدأ قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يختلفون فيما بينهم حول أنجع السبل لمواجهة هذه الوضعية[2].

وهكذا يكون تعيين حكومة عبد الله إبراهيم إيذانا باختمار الخلافات بين التيارين والتي لم تفلح المحاولات التي بذلت لتبديدها في عقد مؤتمر تصالحي، الشيء الذي أدى بين بركته ورفاقه إلى تجاهل القيادة ، ودعا في ليلة 24 يناير 1959 إلى عقد مؤتمرات إقليمية استثنائية لفروع ومنظمات حزب الاستقلال والتي وصلت إلى خمسة عشر مؤتمرا ... ومن تم تأسست في 25 يناير ما سمي بالجامعات المتحدة لحزب الاستقلال [3].

إن إشكالية الخلاف بسبب المشاركة في تدبير الشأن السياسي كانت كذلك سببا من قبل في وقوع خلافات بين جناح القيادة المعتدل لحزب الاتحاد الاشتراكي والجناح الراديكالي في ماي 1983 ، انتهت باعتقال ومحاكمة قادة الجناح الأخير وفصلهم عن الحزب ، وقد تمثل جوهر الخلاف حسب البعض في الموقف من العمل البرلماني، ومدى

---

[1] – يونس برادة : " طبيعة عمل أحزاب المعارضة الممثلة في البرلمان المغربي"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق ، الدار البيضاء 1996 . ص 16 .

[2] – جان واتربوري : " الملكية والنخبة السياسية في المغرب " ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة ، بيروت الطبعة الأولى 1982 ص 196 .

[3] – يونس برادة : "طبيعة عمل أحزاب المعارضة الممثلة في البرلمان ... " مرجع سابق ص 82 .

كونه مجرد تكتيك لتغيير الهياكل (موقف الجناح الراديكالي) أم اختيارا لا رجعة فيه (موقف المكتب السياسي) [1].

إن دمج الحكم للمعارضة في المؤسسات مشروط بقبولها لقواعد اللعبة كما حددها ، سواء تعلق الأمر بالقواعد الشكلية كقدسية الملكية والإسلام ، أو القواعد غير المكتوبة كالإجماع حول الثوابت وتحديد الملكية للاختيارات الوطنية ... إلخ . [2] لكن هذا القبول بقواعد اللعبة قد يلاقي معارضة من داخل الحزب ذاته، لذلك فقد كانت المشاركة في " الحكم " أو في ما سمي بتجربة التناوب أحد الأسباب التي أججت الصراع داخل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وشكلت نقطة خلافية جوهرية في العلاقة بين الشبيبة الاتحادية والقيادة الحزبية. فمنذ انطلاق مسلسل العروض المتعلقة بتكوين حكومة التناوب كان موقف الشبيبة واضحا ولا لبس فيه ، إذ انبنى على رفض هذه الصيغة بسبب الانطلاق من كون التناوب الحقيقي هو الذي تفرزه صناديق الاقتراع.[3] لذلك فقد تم التأكيد على نبذ النهج القائم على اعتبار الحاكمين مصدر كل المبادرات ومحور أية دينامكية تقوم في الساحة السياسية والذي يجعل أشخاص المواطنين مجرد رعايا لا

---

(1) – محمد معتصم : " التطور التقلداني ... " مرجع سابق ص 335 .

(2) – محمد معتصم : " الحياة السياسية المغربية " مؤسسة إيزيس – البيضاء 1992 ص 120 .

(3) – الشافعي فاطمة الزهراء : " قراءة في المسار التنظيمي والسياسي للشبيبة الاتحادية 1975/2001 " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في العلوم السياسية . البيضاء 2001 . 2002 ص 352 .

يملكون حق تقرير مصيرهم ، فالحكم هو الذي يختار لهم من يمثلهم بواسطة انتخابات مزورة ، وهو الذي يحدد لهم في كل مرحلة الوصفات السياسية الجاهزة .[1] ومن هنا سينقسم الحزب إلى قسمين قسم يؤيد التجربة وآخر معارض، القسم الأول ويتمثل في المكتب السياسي للحزب ويرى أن " مساهمته في حكومة التناوب تندرج تماما في نضاله من أجل استكمال البناء الديمقراطي ، وإعادة توازن النظام الاقتصادي والاجتماعي في اتجاه العدالة والتضامن وذلك في إطار مهمة مستعجلة اقتضتها الأخطار التي تهدد مباشرة مستقبل البلاد والأمة... فمن حيث المبدأ قررنا ألا نتملص من مسؤولياتنا ، ومن حيث الشروط واعتبارا لاستثنائية الوضع ، فقد كانت لنا بالتأكيد توافقات ، ولكنها لا تزيغ قيد أنملة عن إطار مبادئنا وقيمنا وعن خطنا الاستراتيجي الديمقراطي ومشروعنا السياسي التقدمي ".[2]

إلا أن المعارضين للتجربة من داخل الحزب اعتبروا أن جملة التطورات السياسية التي شهدها المغرب منذ مطلع عقد التسعينات والتي كان عنوانها البارز : انطلاق مسلسل الإصلاح السياسي والدستوري في البلاد... لم توفر للمعارضة مبررا واحدا تحتج به على سبيل تسويغ شرعية مشاركتها غير المشروطة في السلطة للأسباب الثلاثة التالية : أولها أن تلك الترسانة الهائلة من القوانين والتشريعات والمواثيق لم تحمي المنافسة الانتخابية من الفساد ولا هي حمت إرادة المواطنين – المعبر عنها في الاقتراع

---

[1] – انظر كلمة الساسي في المؤتمر الخامس للشبيبة الاتحادية، منشور بجريدة الاتحاد الاشتراكي عدد 5567. 1998 .

[2] – وثائق المؤتمر الوطني السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي . منشورات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ص 102-103 .

– من التزوير، وثانيها أن المعارضة لم تحصل على الأغلبية النيابية التي تتيح لها دستوريا الحق في تشكيل حكومة ذات برنامج وطني منسجم ، أما ثالثها، فهي أن الموانع التي حالت دون قبولها عرض تشكيل حكومة في مطلع العام 1994 لم ترتفع لتسوغ معها المشاركة. [1]

لقد تسببت هذه المشاركة في العديد من الانتقادات الداخلية للحزب والتي اعتبرتها انقلابا حقيقيا كاملا للاتحاد، تبديلا في استراتيجيته وتحويلا في خطه السياسي العام ، انتقل به من موقع المعارضة المتشددة إلى موقع المشاركة والمساندة بل الاندماج والموالاة والاستسلام .[2]

لذلك فقد بدا التناوب حسب هذا التيار المعارض بدون قاعدة دستورية ولا قانونية وأنه من حاصل " توافق " سياسي مرغوب فيه بين النخب المعارضة ومن يواليها في ذلك، وبين السلطة السياسية القائدة للبلد ، ويبدو التوافق من هذه الناحية وكأنه الضمانة الوحيدة لتلاقي المصالح المشتركة بين الأطراف المتفقة عليه ، بالمعنى الذي يفيد أن هذا التوافق سيصبح ضدا على كل اختيار ديمقراطي... ولا تشكل حكومة اليوسفي في هذا الإطار سوى أداة تنفيذية لإضفاء المشروعية على ذلك.[3]

---

[1] – عبد الإله بلقزيز : "المعارضة الديمقراطية في المغرب : جسامة التضحيات وخيبة الحصاد " ، مجلة نوافذ العدد 2 ص 15 و 16 .

[2] – انظر تصريح الحبيب الفرقاني . الصحيفة عدد 9 ، مارس 2001 .

[3] – عبد الله المتوكل : " عبد الرحمان اليوسفي والحكومة الجديدة : من المعارضة إلى المشاركة " مجلة نوافذ ، السنة الأولى ، العدد الأول ، يونيو 1998 ص 100 .

وإذا كان منطق العطاء والعطاء المضاد ، يشكل محور العلاقة التي تربط بين النخبة والجماهير، بحيث أن النخبة السياسية في تنافسها وصراعها على السلطة تعمل على خلق دعائم لها من خلال الاستجابة وتحقيق مطالب الفئات التي تساندها أو تريد مساندتها [1] ، فإذا كان الأمر كذلك فإنه يحق لنا التساؤل حول مدى كون هذه التجربة مجرد صفقة سياسية أم أنها مبنية على أسس متينة وديموقراطية ؟! ...

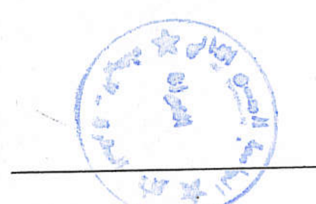
---

(1) – كوليت أسمال : " مظاهر خصوصية النخب السياسية " المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، السنة الثانية ، العدد 10/9 /1989 . ص 11 .

المطلب الثاني : الاستحقاقات التشريعية

إن كل من يعنى بالتطور السياسي والدستوري للمغرب ، يستغرب من كون بلادنا كلما كانت على موعد مع الانتخابات العامة إلا وأعلن عن تأسيس حزب جديد. [1] هذا التأسيس يجد سنده القانوني في أخذ المغرب بالتعددية الحزبية ، إلا أن هذه التعددية وإن أعطت للنظام المغربي طابعا ليبراليا ، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى أداة في يد السلطة تستعملها من أجل ضبط الأحزاب والحد من توسعها ونموها،[2] ولكي لا تتمكن هذه الأحزاب من تحقيق الأغلبية في جميع المؤسسات التمثيلية المنتخبة حيث لا يستطيع حزب بمفرده أن يحوز على الأغلبية.[3]

إن هذه الوضعية تجعل قادة الأحزاب مقتنعين بأنه لا جدوى من استمرار مطالبتهم بانتخابات نزيهة تفتح باب المنافسة وتخولهم الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد البرلمانية .[4]



[1] – محمد معتصم : " الحياة السياسية المغربية " مرجع سابق ص 58 .

[2] – عبد الحميد البجوقي : " المشهد الحزبي والملكية بالمغرب " مطبعة النجاح الجديدة ، الطبعة الأولى 2000 ص 38

[3] – مستكفي : " الانشقاقات الحزبية ..." مرجع سابق ص 40.

[4] – نفس المرجع السابق ص 66 .

بحكم أن الانتخابات تشكل أهم لحظة في لعبة أية نخبة سياسية بما تتضمنه من تنافس وتجديد لهذه النخبة .[1] أمام هذه الأوضاع يتم التخطيط لانشقاقات يمكن وصفها بالإنشقاقات المنظمة لكونها تتبني على تكتيك هدفه الظفر بأكبر عدد من المقاعد البرلمانية خاصة عندما يشعر بعض أعضاء الحزب بالغبن من حيث تمثيلهم .[2]

إن الواقع السياسي المغربي يجسد هذا الوضع، فبمناسبة الانتخابات التشريعية التي أجريت بتاريخ 17 ماي 1963 لانتخاب مجلس النواب ، ثم الإعلان عن تأسيس الحزب المعروف بجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وذلك في 20 مارس 1963.[3] وبمناسبة الانتخابات الجماعية التي نظمت في 10 يونيو 1983 ، تم تأسيس الاتحاد الدستوري الذي شكل ظاهرة انتخابات 1984 التشريعية من خلال المقاعد التي حصل عليها والتي لم تكن منتظرة انتخابيا وإن كانت متوقعة سياسيا باعتبار أن زعيم الحزب المعطي بوعبيد كان وزيرا أولا في الحكومة المسؤولة عن الزيادة في الأسعار والتي أدت إلى أحداث 20 يونيو 1981[4]... إلخ .

إن كون الانشقاق الذي حصل داخل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي نتج عنه تأسيس حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، وانطلاقا من كون هذا الانشقاق أتى

---

(1) – محمد معتصم : " الحياة السياسية المغربية " مرجع سابق ص 130 .

(2) – مستكفي : " الانشقاقات الحزبية ..." مرجع سابق ص 66.

(3) – معتصم : " الحياة السياسية المغربية " مرجع سابق ص 58 .

(4) – يونس برادة : " طبيعة عمل أحزاب المعارضة ..." مرجع سابق ص 51 .



قبيل الاستحقاقات التشريعية 2002 ودخول حزب المؤتمر الوطني الاتحادي حلبة المنافسة من أجل الحصول على تمثيلية داخل البرلمان، يدفعنا إلى وضع مجموعة من الأسئلة تتمحور حول ما إذا كان وراء هذا الانشقاق دافع الرغبة في الحصول على بعض المقاعد البرلمانية مما قد يكرس تجربة الأحزاب السابقة، أم هو مجرد تصادف زمني لا أقل ولا أكثر ؟؟ !

المبحث الثاني : مظاهر الأزمة

المطلب الأول : إشكالية غياب الديمقراطية الداخلية :

إن أكبر عقبة تواجه طرح الديمقراطية في الواقع العربي كنظام ونسق للحياة والتعامل والعلاقات، هي الذهنية التي تنزع إلى " السلطوية الشاملة " ورفض التقدم وعدم تقبل الحوار ، فهذه الذهنية تدعي امتلاك الحقيقية التي لا تعرف الشك أو المراجعة أو التفاعل المثمر بين الأفراد والجماعات، والتفاعل حتى وإن وجد فإن هدفه لا يكون التوصل إلى الحلول الوسطى بين وجهات النظر ، ولكن هدفه إظهار وتوكيد " الحقيقة الواحدة " .[1]

إن مشكل الديمقراطية لا ينحصر في مستوى الدولة ككل وحسب ، بل إنه يمتد ليشمل كل المجالات والمؤسسات بما فيها الأحزاب السياسية، حيث إن غياب الديمقراطية الداخلية لدى الأحزاب المغربية جعل الانشقاق " الحل " الوحيد لفض صراعاتها الداخلية ، عوض إعمال أسلوب ديمقراطي وتحكيم القواعد الحزبية في النزاعات بين القادة والزعماء ، أو تداول القيادة بينهم بطريقة ديمقراطية.[2]

إن الديمقراطية محكومة داخل الأحزاب بعدة شروط، منها حرية القاعدة في انتخاب القادة عن طريق الاقتراع الصحيح الذي لا يشوبه أي خرق للحريات ، ومنها

---

[1] – فؤاد ثناء عبد الله : " آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي " مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى 1997 ، ص 48 .

[2] – الشعبيات : " الانشقاقات الحزبية ..." مرجع سابق ص 46.

إسناد الأمر للمؤتمرات العامة لتحديد البرامج [1]، والتخطيط العام،ومنها أن يتولى النـواب المحليون تمثيل المنخرطين تمثيلا صادقا ، ومن تلك أن يتعايش داخل الحزب عدة نزعات واتجاهات تتجاذبه وتتبارى بصدق من أجل الحصول على الرأي الأغلبي السـديد [2]، إلا أن ما نلاحظه هو عدم إشاعة مبدأ التنظيم الديمقراطي داخل الأحزاب المغربية وفيما بينها رغم سعيها لإقامة دولة ديمقراطية كغاية استراتيجية لعملها[3] ، فلا أحد يعرف بـالضبط لائحة دقيقة لممتلكات أي حزب من الأحزاب ، أو حساباته المالية ، ولا مصادر مداخيلـه المتعددة، ولا طريقة تمويله أو لائحة مموليه أو مجالات صرف نفقاتـه وأجـور كبـار المسؤولين به ، ولا تجرأ حزب على نشر ذلك ولو على مستوى التنظيم الداخلي .[4]

وقد اعتمد الأستاذ " كلود بلا زولي " هذا المعيار في شـرحه لانشـقاق حـزب الاستقلال سنة 1959. فمن أجل تطويق نفوذ النقابيين والمقاومين والإطارات المؤيدة لـهم ، اعتمدت القيادة على قوانين الحزب التي وضعتها بنفسها وحرصت فيها على ألا يصـل إلى المناصب الأساسية إلا العناصر التي تحظى بثقتها ، كي لا ينجر الحزب إلى طريـق الصدام مع القصر[5] ، فقد اقترح التيار التقدمي الذي يتزعمه عبد الله إبراهيـم تحضـير مؤتمر للحزب ينتخب هيئات قيادية جديدة للحزب، ويضع سياسة جديدة للحزب ، وطلـب

---

(1) – مستكفي : " الانشقاقات الحزبية ..." مرجع سابق ص 46

(2) – نفس المرجع السابق ص 47. .

(3) – محمد معتصم : " التطور التقليداني .... " مرجع سابق ص 333

(4) – بوجداد أحمد : " الملكية والتناوب... " مرجع سابق ص 140

(5) – مستكفي : " الانشقاقات الحزبية ..." مرجع سابق ص 43

هذا التيار بأن تجري الانتخابات في القواعد لاختيار المندوبين إلى المؤتمر في جو من الديمقراطية والمساواة بين جميع مناضلي الحزب ، أي وضع القانون الداخلي للحزب جانبا، بينما أصرت اللجنة التنفيذية على تطبيق هذا القانون الذي يضمن لها العودة إلى قيادة الحزب مهما بلغت معارضة القواعد لها. فبالإضافة إلى السلطة المطلقة التي بيد مفتشي حزب الاستقلال على المستوى المحلي في تحضير الانتخابات وعدم قبول ترشيح أي مناضل للانتخابات إلا بعد حصوله على موافقة المفتش, طلبت اللجنة التنفيذية بأن تعين بدون انتخابات 100 شخص من الأعيان يشاركون في المؤتمر بكامل الحقوق ، ورفض التيار التقدمي هذا الطلب، وحدد نسبة التمثيلية في ممثل واحد لكل مائة عضو[1] . وبهذا يظهر مدى تغييب رأي القواعد والتعامل معها كمجرد رصيد من القوة لمجابهة النظام أو منافسة الفصائل السياسية الأخرى للحصول على امتيازات أكثر ، فالمناضل يختزل كصوت ويغيب على مستوى اتخاذ القرار[2] .

نفس المشكل سيتعرض له الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، فالخلافات بين جناحي النقابة والمثقفين داخله حول دور كل من الحزب والنقابة لم تحل بالطرق الديمقراطية وبمشاركة القواعد ، بل استمرت في التفاعل ، رغم الحل الفوقي لتشكيل مكتب سياسي ثلاثي سنة 1967 لتحضير المؤتمر الثالث للحزب ، إلى أن انفجرت سنة

---

(1) – تفاسكا أحمد : " حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، جذوره وتطوره الفكري والتنظمي والسياسي إلى سنة 1972 " رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر 1981 . ص 183 .

(2) – الشعيبات : " الانشقاقات الحزبية ... " مرجع سابق ص 34.

1972 أثناء المفاوضات مع القصر حول دستور 1972 ، واتخذت كذريعة الخلاف حول ضرورة تشكيل حكومة شعبية تتمتع بثقة الطبقة العاملة وتجري تحولات تغير ميزان القوى قبل إجراء الانتخابات(الجناح النقابي) أو حول ضرورة إجراء انتخابات لتوسيع صفوف الحزب وقياس مواقع الخصوم (جناح بوعبيد) [1].

كذلك أدى غياب الديمقراطية إلى انشقاق منظمة العمل الديمقراطي الشعبي خلال شهر شتنبر 1996 ، إذ أمام وجود خلافات سياسية تم استبعاد أي حل ديمقراطي ، حيث أدى التصلب في تدبير هذا الاختلاف بين 1990 و 1996 إلى رفض أصحاب " أطروحة الصمود" للحل الديمقراطي ، وإلى رفض أصحاب " أطروحة الإصلاح الديمقراطي " للحل التركيبي, فصار الانشقاق مسألة وقت وملابسات تنظيمية فقط [2] .

معضلة غياب الديمقراطية الداخلية كان لها هي كذلك موقع متميز في حلقة الأسباب التي أدت إلى انشقاق حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، وقد تم الإقرار بهذا الخلل صراحة في مقررات المؤتمر السادس للحزب حيث جاء فيه أنه " تتجسد فعالية التنظيم في فعالية أجهزته، وقد عرفت بعض هيئاتنا الحزبية مجموعة من الاختلالات منها:

* عدم الفعالية .

* تعثر الاجتماعات الدورية .

---

[1] – محمد معتصم : " التطور التقليداني ... " مرجع سابق ص 334.

[2] – ابراهيم ياسين : " حول الانشقاق عن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي " وجهة نظر ، العدد 2 سنة 1999ص 22.

* عدم احترام مبدأ تجديد الأجهزة في آجالها .

* جمع بعض المسؤولين بين العديد من المهام الحزبية والمؤسساتية .

* اختلال العلاقة بين الأجهزة الحزبية وغياب التواصل فيما بينها .

* تراجع الدور التأطيري والتثقيفي لهذه الأجهزة " [1].

إن من بين أخطر مظاهر معضلة غياب الديمقراطية داخل الحزب ما قد يمس أجهزته من تجميد تمثل في تأخير انعقاد المؤتمر الوطني للحزب ، حيث أن المدة الفاصلة بين المؤتمر الخامس والمؤتمر السادس تبلغ أكثر من 11 سنة ، وينطبق التجميد على مختلف الأجهزة الحزبية ، فبالإضافة إلى المؤتمر فإن باقي الأجهزة التقريرية عرفت مع توالي الأيام تمددا في المسافات الفاصلة بين دورات انعقادها ، فحتى الدورة العادية التي تعقدها اللجنة المركزية لتقييم محطة من المحطات الانتخابية السابقة ، لم تتم بعد انتخابات 14 نونبر 1997 ، ولا يمكن فهم هذا الإحجام إلا بالرغبة في " تمد يد " السبل أمام المشاركة الحكومية التي ستتم فيما بعد [2].

لذلك هناك من يرى أنه وقع تهميش الحزب تهميشا كاملا منذ بداية تدبير مرحلة التناوب إلى نهايتها ، بجميع أجهزته من المكتب السياسي إلى اللجنة المركزية ولم تستدع هذه اللجنة إلا بعد تعيين الكاتب الأول للحزب في منصب الوزير الأول

---

[1]- مقررات المؤتمر السادس ... مرجع سابق ص 124.

[2] - محمد السادس : " سؤال المعارضة في مغرب اليوم " مجلة نوافذ السنة الأولى العدد الثاني ، أكتوبر 1998 ص 31.

بقصد المصادقة والموافقة [1] ، حيث قبل اليوسفي تعيينه كوزير أول بدون أن يجـري أي تداول داخل أجهزة الحزب المعروفة ، ولم تشارك أي منها في وضـع التركيبـة الحكومية [2].

في إطار غياب الديمقراطية أيضا ، تم طرح مشكل الجمع بين مجموعة مـن المهام ، فجمع الكاتب العام للحزب بين مهمة الكتابة العامة للحزب ومهمـة الوزيـر الأول دفع البعض إلى المطالبة بتخليه عن مهامه ككاتب أول للاتحاد على أسـاس أن الجمع بين المسؤوليتين غير عملي ولا منطقي ولا قانوني ، وأن يتخلى بـالمثل عـن إدارة جريدة الاتحاد الاشتراكي, كما يتحتم في نفس السياق أن يتخلى محمد اليـازغي عن كل من المهمتين : نائب الكاتب الأول وإدارة جريدة " ليبراسيون " [3]، لكن هذه " الدعوة " لم تلق أي صدى لدى المعنيين .

---

[3] – الحبيب الفرقاني : جريدة الصحيفة . عدد 30 ، أبريل 1999 .

(2) – محمد الساسي : " سؤال المعارضة في مغرب,اليوم " مرجع سابق ص 32

- انظر كذلك وثيقة الحبيب الفرقاني التي جاء فيها : " رغم أنه كنا في المكتب السياسي نقدم مقترحات وآراء ونلح على اطلاعنا على ما يجري ويمارس، فقد كانت أسوء إهانة نلقاها في المكتب السياسي أنه طويت عنهوخبئت لائحة الوزراء وحتى أسماء الاتحاديين الذين سيستوزرون، رغم الإلحاح على الاطلاع عليها، ولم يتم الاطلاع عليها إلا بعد تسليمها للملك يوم الخميس فبراير 1998، ونفس الموقف والسلوك كان في التصريح الحكومي الذي لم يكن للمكتب لارأي ولا علم الاطلاع عليه قبل إلقاءه في البرلمان ونشره في الصحف ..." انظر نص الوثيقة منشور بجريدة الصحيفة عدد 9 مارس 2001 .

- [3] – وثيقة الحبيب الفرقاني ، مرجع سابق .

* وجاء في وثيقة تيار الوفاء للديمقراطية بهذا الخصوص : " ... كما أن العلاقة مع الدولة يجب أن تضمن استقلالية الأجهزة الحزبية عموما عن أجهزة الدولة، وعدم

الخلط بينهما، ولهذا نرى ضرورة التأكيد مجددا على حالات عدم الجمع بين مهام حزبية (الكتابة الأولى أو نيابة الكتابة الأولى – إدارة جريدة حزبية) . ومهام عمومية (وزارة أولى – وزارة عادية) وعدم استعمال وسائل الدولة والجماعات في الأنشطة الحزبية، وعدم ترامي أعضاء الدواوين الحزبيين على اختصاصات أجهزة حزبية لا ينتمون إليها (انظر نص الوثيقة . منشور بجريدة الصحيفة عدد أكتوبر 2001) .

الديمقراطية المالية كانت كذلك سببا في احتدام الخلاف داخل الحـــزب, وقــد أقرت مقررات المؤتمر الوطني السادس صراحة بوجود هذا الخلل حيـــث ورد فيـــها أن الحزب يعرف خصاصا ملحوظا في مأســـسة منهاج تدبير ماليته مما يترتب عنه :

* ضعف الموارد .

* عدم التكافؤ بين المركز والأقاليم الحزبية في التغطية المالية .

* عدم الشفافية .

* انعدام إدارة حزبية تساير اتساع التنظيمات الحزبية والمهام المطروحة [1].

وإذا كان غياب الديمقراطية الداخلية يجد تفسيره في اتخاذ السياســـة وسـيلة لحيازة ثروة أو تأمين حاجات العيش على الأقل ، عوض أن تكون " فن الحكم "[2] فـــإن الأزمة التي عانى منها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على مستوى غياب الديمقراطيـــة الداخلية لم تكن فقط نتيجة غرائز وأهواء ومصالح أولئك الذين يتمتعون بتراث هذه الأزمة ويجنون منافعها المادية والمعنوية، بل هي أيضا محصلة تقـــاليد الضحايـــا فـــي قـــاعدة الحـــزب [3].

---

(1) – مقررات المؤتمر الوطني السادس ... مرجع سابق ص 125.

ومما جاء بهذا الخصوص ، تصريح لخالد السفياني يقول فيه : " فأنا مثلا لا أعرف هل يملك الحزب عقارات خارج المقرات الحزبية أم لا ؟ وما إذا كانت هذه العقارات تدر أموالا ؟ أين هي وأين تصرف ؟ لا أعرف مثلا أي شيء يتعلق بمالية جرائد الحزب، ولا بمالية دار النشر المغربية " ورق سابريس " – الصحيفة عدد 9 . مارس 2001 ..

(2) – محمد شكري سلام : " مفارقات التنظيم السياسي : التقليدانية والتحديثانية ، الأخلاق والسياسة . ص 163

(3) – محمد الساسي : الأزمة الراهنة للديمقراطية الداخلية في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: المظاهر ومقترحات المعالجة " مجلة نوافذ السنة الثانية ، العدد 9/8 يوليوز 2000 . ص 30 .

المطلب الثاني

إشكالية الزعيم الحزبي :

إن الأحزاب المغربية ومنذ نشأتها ارتبط تاريخها وقوة عطاءها واستمراريتها بحياة الزعيم المؤسس إلى درجة أن بعض هذه الأحزاب كان ينتهي بنهاية وموت الزعيم أو انقسامها إلى أحزاب صغيرة و متفرقة [1] ، إلا أن صورة الزعامة التاريخية داخل الأحزاب السياسية قد اضطربت ولم تعد تحظ بنفس الاحترام و " التقديس "، ولم تعد تقنع أحدا بقدرتها على رفع التحديات ومسايرتها للمتغيرات السريعة التي يعرفها العالم [2] ، كما أن الزعيم أو القائد غالبا ما يعتمد في تصريفه للقرارات على طاقم تتحكم في اختياره اعتبارات عائلية وعشائرية تتوسع أحيانا بتحالفات تقوم على المصاهرة وبعض الارتباطات الأخرى [3].

وانطلاقا من مكانة القائد كما أسلفنا فإن الصراع داخل الأحزاب يكون نخبويا على مستوى القيادات ، ومما يزكي ذلك أنه عقب كل انشقاق ينتج عنه حزب جديد ، يتم ترأس هذا الأخير من طرف أبرز شخصية قادت النزاع السابق أو في أحسن الأحوال من طرف شخصية تأتي في مرتبة ثانية وتتم تزكيتها من طرف الأولى (مثال حالة المؤتمر الوطني الاتحادي) ، مما يدفع إلى طرح العديد من

---

[1] – عبد الحميد البجوقي : " المشهد الحزبي والملكية بالمغرب " مرجع سابق ص 32 .

[2] – أحمد بوجداد : " الملكية والتناوب ... " مرجع سابق ص 142

[3] – عبد الحميد البجوقي : "المشهد الحزبي والملكية بالمغرب " مرجع سابق ص 28.

التساؤلات من مثل هل فعلا أريد بهذه الانشقاقات خلق أحـــزاب بـــالمعنى السياســـي للحزب ؟ إذ لو كان الأمر كذلك لكان الأحرى أن تسند القيادة لمـــن يتـــم اختيـــارهم ديمقراطيا ؟ أم أن الأمر مجرد تعطش إلى كرسي الزعامة ، لم تجد معه هذه الأخيرة بدا من خلق حزب جديد، حتى إذا ما ظهرت شخصية أخرى أكثر تعطشـــا لكرســـي الزعامة سارت على نفس النهج وكررت نفس التجربة ؟

إن كون الصراع داخل الأحزاب منحصر في القمة ومغيبة عنه القواعد تماما طرح يزكيه ما جاء على لسان عبد الله إبراهيم حينما قـــال " : الحقيقـــة لـــم يكـــن الاختلاف في الاتحاد الوطني, ولكن اختلف أشخاص في الحزب ، لأنهم ببساطة لـــم يتفقوا ، ولكن في أي اجتماع بالضبط لم يتفقوا ؟ وفي أي نقطة جدول أعمال بـــالضبط ، وداخل أي جهاز من أجهزة الحزب تفجرت الأزمة ؟ لا ندري ، الواقع أننا في عـــالم التخلف ، وهو عالم يتعانق فيه التخلف الاقتصادي والفكري بالتخلف السياسي والتخلف الحزبي بالذات .ومن المرفه على النفس أن التخلف ليس على مستوى القوات الشـــعبية في المغرب بل على مستوى قياداتها[1] " .

إن هذه الشهادة تنـــم عن مجموعة ملاحظات منها :

---

[1] - عبد الله ابراهيم : " عن الانشقاق في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية " مجلة وجهة نظر العدد 2 سنة 1999 ص 54 .

أولا : الصراع داخل الأحزاب المغربية يكون على مستوى القيادات .

ثانيا : تغييب القواعد وعدم تحكيمها في فض النزاعات وهو ما يغيب الديمقراطية من زاوية أخرى .

ثالثا : صعوبة تحديد مرجعية الخلاف ، خصوصا وأن الخلافات الإيديولوجية لا تعد و كونها ذريعة, إذ لو كانت حقيقة هي السبب الرئيس في النزاع لتم الاحتكام إلى طرق ديمقراطية لفض الخلاف ، ذلك أن الاختلافات وإن كانت مقسمة بشكل عام إلى اختلافات شخصية واختلافات مبدئية أو فكرية إلا أن هذا التقسيم لا يعدو كونه تقسيما نظريا صرفا , لأن الاختلافات المبدئية تتحول بسرعة في غالب الأحيان إلى اختلافات شخصية وهذه بدورها تحاول أن تعطي لنفسها صورة اختلاف حول المسائل المبدئية أو التكتيكية لكونها تخجل من الظهور بمظهرها الحقيقي بكل وقاحة وعراء [1].

ولقد شكلت منافسات قادة حزب الاستقلال الأسباب الحقيقية للانشقاق ، ولم تكن الصراعات المذهبية أو الصراعات حول البرنامج سوى ذرائع فليس من المستغرب أن تكون المواقف قد تحددت وفق الولاء الشخصي أكثر مما تحددت وفق الالتزام الإيديولوجي [2].

---

[1] - مستكفي : " الانشقاقات الحزبية ..." مرجع سابق ص 54 .

[2] - جان واتربوري : الملكية والنخبة السياسية ... " مرجع سابق ص 170.

نفس المشكل سيقع فيه حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، فقد مارس هذا الأخير سياسة الاتباع التقليدية ، مع العلم أن الهدف من تأسيس الحزب كان يرمي إلى التخلص من تلك الأساليب ، واضطر ابن بركة في نهاية المطاف أن يتصرف كزعيم تقليدي تمشيا مع رغبة أنصاره [1].

ولذلك فقد كان للتفتت القيادي داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أثره على تعدد الاستراتيجية الاتحادية وتناقضها – تبعا للآفاق الشخصية ولحركة الأمزجة– وبالتالي اضطراب الأسس التكتيكية للنضال الجماهيري ,وتصفيته والاستعاضة عنه بالمبادرات الشخصية والفئوية المعزولة [2].

حرب الزعماء سببت كذلك انشقاق " الحركة الشعبية " فحينما فكر الملك في تشكيل حكومة 20 غشت 1964 ، كان الاتفاق بين الخطيب وأحرضان على تمثيل الحزب بعبد الله الوكوتي ومحمد الشرادي وبوخرطة، غير أن " أحرضان " أخل بالاتفاق وأبعد هؤلاء, حيث شارك هو ذاته كوزير للزراعة واقترح كلا من عبد السلام بن عيسى الذي عين كاتبا للدولة مكلفا بالمقاومة و حدو الشيكر الذي أسندت له وزارة البريد [3], وفي اجتماع بالرباط في 17 أكتوبر 1965 أكد أنصار الخطيب أن ميثاق الحركة الشعبية ينص على انتخاب أمين عام كل سنتين ، ومادام أن أي مؤتمر وطني لم ينعقد منذ 1962 فإن أحرضان يسقط حقه في تولي مهام " الأمانة العامة ".

---

[1] – نفس المرجع السابق ص 87.

[2] – عبد الله ابراهيم : " عن الانشقاق في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية " مرجع سابق ص 20 .

[3] – محمد ضريف : " الأحزاب السياسية " افريقيا الشرق . البيضاء 1988 ص 118 .

وبالمقابل اتفقوا على انتخاب " عبد الكريم الخطيب " أمينا عاما جديدا ، ولم يتأخر رد فعل أحرضان فبعد هذا الاجتماع بيومين تم طرد الخطيب من الحركة الشعبية، وفي فبراير 1967 سيعلن الخطيب عن تأسيس الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية[1].

مشكل الزعامة سيساهم كذلك في انشقاق جبهة القوى الديمقراطية عن حزب التقدم و الاشتراكية , إذ اعتبر أن الحزب تقوده هيئة يشرف عليها شيخ تجاوزه الركب ,عاجز عن بث روح التجديد إلى الحزب الذي أضحى في حاجة إلى قيادة شابة يجسدها جيل جديد من القادة يتسمون بذكاء سياسيي يسمح لهم بجعل الحزب يلعب دورا أكثر تأثيرا في الساحة السياسية [2].

إن ظاهرة الزعيم والزعامة حاضرة في كل أشكال الحياة الاجتماعية ، ومن تم لن يكون من العلمي اعتبارها خاصية مميزة لحزب دون آخر أو لزعيم دون آخر ، بل،إن الأحزاب الديمقراطية أي التي تنفي إيديولوجيا ومذهبيا الزعامة، لا تستطيع الانفلات كلية من هذه الظاهرة على مستوى علاقاتها التنظيمية، ويرجع ذلك إلى أمر أساسي يتمثل في أن الأحزاب الحديثة في جميع المجتمعات لم تقطع نهائيا مع العلاقات الاجتماعية السابقة للمجتمع الحديث، بل إن الروابط التقليدية لا زالت حاضرة داخل

---

(1) – نفس المرجع السابق ص 119

(2) – خالد الناصري : " عن ظاهرة الانشقاقات الحزبية مسألة حزب التقدم والاشتراكية "مجلة وجهة نظر ، عدد 2 سنة 1999. ص20

بيناتها السياسية [1] ، وحزب الاتحاد ش.ق.ش لم يخرج عن هذه القاعدة ، فكان منذ نشأته حزب الزعيم الكارزمي ، وما قوى دور هذا الأخير – فكان بالأمس عبد الرحيم بوعبيد واليوم عبد الرحمان اليوسفي – هو كون الحزب نشأ كاتحاد لقوى غير منسجمة اجتماعيا وثقافيا ، فكان طموحه الدائم أن يبقي على توازنات بين طموحاتها وسلوكياتها في إطار توافقات تتحكم فيها الظروف وتكتنفها المساومات الفوقية أكثر مما تنبني على وضوح الاستراتيجية وتحديد الغايات والأهداف وملائمة الوسائل والمناهج [2] ، لذلك فقد كانت مؤسسة الزعيم محل نقد لاذع من طرف مختلف مكونات الحزب [3] وتم تحميله القسط الأوفر من المسؤولية بخصوص المشاكل التي عرفها الحزب ، وذلك بسبب استفرادها بأخذ مجموعة من القرارات المصيرية والمواقف الشديدة التأثير على مسار الحزب ، والبالغة الجسامة بدون عقد أي مؤتمر وطني، أو استفتاء رأي المناضلين في الأقاليم [4] .

ومما يزكي طرح إشكالية الزعيم داخل حزب إ ش.ق. ش. ما حدث في فترة التهيء للمؤتمر السادس للحزب إذ تم ترتيب لقاء الرموز الأربعة بمنطق يجعل منه " المدخل الحقيقي " لتحضير المؤتمر ، ويسمو به فوق كل الهياكل والترتيبات الأخرى

---

[1] – الزاهي نور الدين : " الزاوية والحزب " افريقيا الشرق 2001. ص 233 .

[2] – أحمد لحليمي : " حوارات حول مسار الاتحاد الاشتراكي " 2001 ص 146.

[3] – جاء في وثيقة الوفاء الديمقراطية : " ... إن الكاريزم ما زال يلعب دورا في حياتنا السياسية، إلا أن الاعتراف بوجود الظاهرة الموضوعي لا يعني العمل على تكريسها وتقويته، ولا بد للجسم الحزبي المغربي من جرعات متتالية لمضادات حيوية ضد الكارزمية ..." انظر نص الوثيقة . مرجع سابق .

[4] – محمد الساسي : " الأزمة الراهنة للديمقراطية الداخلية في الاتحاد ... " مرجع سابق ، ص 31.

وبشكل يهمش المساهمة الواسعة للقواعد الحزبية في مطارحة القضايا الكبرى وفتح حوار واسع وشفاف لمعالجة الإشكاليات المطروحة على الحزب [1]، لقد اعتبر بعض الأعضاء الحزبيين أن تعيين 33 فردا بصفة شخصية من طرف 3 شخصيات من داخل الحزب كامتياز خاص على كوطا بمعدل 11 فردا لكل واحد منهم، وذلك من أجل تجاوز تعثرات اللجنة التحضيرية للمؤتمر السادس للحزب يشكل تكريسا منذ البداية للنزعة الزبونية و تعميقا للوبية الشخصية وللمزاعم والمطامح الخاصة المتصارعة " [2] .

إن مثل هذه الانتقادات تجعل العهد الذي كان فيه الحزب يبقي على وحدته من خلال القوة الكارزمية للزعيم قد ولى [3]مما يعني أن الهجوم على الزعيم وانتقاده سيحطم صورته الكارزماتية وبالتالي ستنفصل تلك الحلقة التي كانت توحد فيما سبق كل مكونات الحزب .

---

[1] نفس المرجع السابق ص 32 .

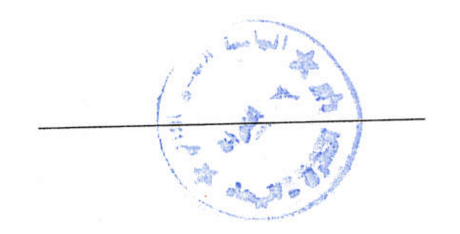
[2] – وثيقة الحبيب الفرقاني . مرجع سابق .

[3] – أحمد لحليمي : " حوارات حول مسار الاتحاد الاشتراكي " 2001 ص 148 .

المطلب الثالث : تجديد النخبة :

إن إشكالية الزعيم تحيلنا على مشكل آخر يتعلق بتعاقب وتجديد النخب ، ذلك أن مبدأ الانتساب للطرقية المتمثل في أ ن الشيخ لا يستبدل إلا بعد وفاته ، ولا حق للمريد في السؤال أو النقد قد ترسخ داخل الكيان السياسي ، فالزعامات المحلية والوطنية تحصن ذاتها بقيتو أخلاقي – تاريخي – سحري رادع " في زمن كذا ... حيث دخلنا السجن ولم تولد أنت بعد ... لم تلتحق بصف ..." إنه عنف رمزي مضاعف ، عنف باسم الإرث النضالي الذي نادرا ما يستجمع الجل لا الكل [1] . وهذه المواقف تسبب في اختناق في مسالك دورات النخب ، فالقادة الكبار لا يتصورون أنفسهم خارج مواقع القيادة ، ويعتبرون خروجهم من تلك المواقع نوعا من الموت السياسي، ويشعرون كما لو أن صفتهم الحزبية قد انتزعت منهم ، وأنهم طردوا من الحزب ولا يمكن أن يستأنفوا حياتهم النضالية في مراكز مسؤولية أدنى في القاعدة [2] .

مشكل تجديد النخبة كان له موقعه في حلقة الأسباب التي أدت إلى انشقاق إ ش.ق.ش فهذا الأخير عرف قبيل انشقاقه شيخوخة في قيادته، ف 75% من أعضاء المكتب السياسي تجاوزوا الستين سنة (أي سن التقاعد) وبهذا يكون هو الحزب الأكثر



(1) – محمد شكري سلام : «مفارقات التنظيم السياسي ...» مرجع سابق ، ص 161

(2) – محمد الساسي : " الأزمة الراهنة للديمقراطية الداخلية في الاتحاد ..." مرجع سابق ، ص 42.

شيخوخة من بين جميع الأحزاب المغربية [1] ولذلك فقد تم الإلحاح على أن مواقع المسؤولية ينبغي أن تنفتح على الأجيال الجديدة والطاقات الجديدة ، فالحياة السياسية ببلادنا في حاجة إلى تشبيب وأن دور القادة حاليا يجب أن يكون خارج مواقع المسؤولية المباشرة اليومية ، إذ لا يعقل أن شخصا كيفما كانت خصاله ومصداقيته وحنكته وأداؤه يبقى أكثر من ربع قرن عضوا بالمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، بل ويسعى إلى أن يحافظ مرة أخرى على هذا الموقع [2]. لكن الطرف الآخر يرى أن ما يظهر وكأنه أزمة نخبة هو في الواقع أزمة إيجاد منافذ جديدة ومسالك أخرى للتعامل مع الواقع الجديد، فما هو في حاجة إلى تجديد بالنسبة للنخبة في المغرب ، هو الفهم المتجدد لواقعنا المتغير ، وتحضير المناهج والقنوات والأدوات التي تمكننا من التعامل مع هذا الواقع المتجدد حسب ما هو وليس حسب ما كانت معرفتنا له في الماضي [3].

إن النخبة وكما يقول " جان ماري دانكان " هي مكان لتحول دائم ، فالنخبات القديمة تتمسك بالسلطة لكن الأخرى الفتية والديناميكية، تريد الوصول إليها ، قبل أن تطرد منها بدورها فيما بعد [4] ، وقد تتمكن النخبات القديمة بشكل تعسفي من احتكار السلطة بحيث لا تتمكن النخبات الجديدة من الوصول إليها ، إن مثل هذه الأوضاع تثير

---

(1) – نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(2) – محمد حفيظ : " جريدة الصحيفة " العدد 4 سنة 2001 .

(3) – وثائق المؤتمر الوطني السادس ، مرجع سابق ، ص 26.

(4) - جان ماري دنكان : " علم السياسة " ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر 1995 ص 168.

ضغطا يؤدي إلى انفجار عنيف ، وحينذاك تندلع الثورات [1]. وبما أن المؤتمر يشكل أهم آلية لتجديد النخب والفاعلين الحزبيين الأمر الذي يغدو معه الأداة التي تسمح بحصول التناوب على مستوى الأجهزة [2]، فإن التحضير له قد يعرف صراعات قوية وهو ما حدث داخل إ ش ق ش ، حيث تم إقرار اللجنة المركزية السابقة للمؤتمر السادس كلها كلجنة تحضيرية وهو ما شكل حسب البعض خطأ كبيرا ، وكان ربما لحسابات خاطئة [3]، فالتحضير للمؤتمر شكل نقطة ساخنة في حلقة أسباب انشقاق إ ش ق ش ، فقد عرفت عملية الإحصاء -حسب المعارضين لها - خرقا كاملا لما تتطلبه مثل هذه العملية من نزاهة وانسجام مع الحقيقة [4]. كما تم انتقادها من طرف قيادة الشبيبة الاتحادية في التقرير العام الذي تم التقدم به أمام اللجنة المركزية للشبيبة الاتحادية ببوزنيقة [5].

هكذا ستبدأ الاختلافات قبل انعقاد المؤتمر مما سيؤدي إلى مقاطعته من طرف البعض وانسحاب البعض الآخر منه ليتوج كل ذلك بانشقاق أو انشطار الحزب .



---

(1)- نفس المرجع السابق ، الصفحة 169 .

(2) - زين العابدين حمزاوي : "على ضوء تجربة التناوب السياسي " مجلة نوافذ عدد 8 و 9 سنة 2000 ص 195.

(3) - تصريح الحبيب الفرقاني للصحيفة ، عدد 30 سنة 1999.

(4) - تصريح لخالد السفياني ، الصحيفة عدد 4 سنة 2001

(5) - في رسالة وجهها محمد حافظ إلى اليوسفي أبلغه ما يشوب عملية الإحصاء إعدادا للمؤتمر من خروقات وحمله فيها مسؤولية التدخل لتصحيح الأوضاع . انظر نص الرسالة منشور بالصحيفة ، عدد 10 سنة 2001 .

المبحث الثالث : دينامية النزاع

المطلب الأول : مجموعات النزاع :

النزاع لا يمكن أن يظهر إلا بوجود آخر أو آخرين [1] ومعنى ذلك أن عنصرا واحدا لا يكفي لاندلاع النزاع ، أي ضرورة وجود أفراد آخرين أو مجموعة أخرى ما دام أنه عبارة عن مواجهة بين شخصين أو مجموعات من نفس النوع [2]. ومجموعة النزاع هي مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون فيما بينهم برباط منتظم ويتصلون فيما بينهم ويملكون بنية يمكن تحديدها [3] ، والمجموعة تتكون من أفراد وقادة، ويعرف الفرد بأنه عضو داخل جماعة معينة ، في إطارها تتحدد علاقته بالآخرين عن طريق سلسلة من الحقوق والواجبات [4]. أما القادة وهم الذين يلعبون دورا هاما في تنظيم مجموعة النزاع ، فهم ما تسميه بعض الأدبيات الماركسية بالطليعة ، وكذلك علماء الاجتماع بالنواة القيادية وهذه الأخيرة ضرورية لتكون مجموعة النزاع [5].

وفي سبيل تحقيق الأهداف الخاصة بكل مجموعة ، فإن النزاع يعبئ الموارد المادية والطاقات الروحية للفاعلين ، ولتقوية مواقعهم فإن كلا الطرفين يجتهدان في البحث

---

(1) - J.Freud : " Sociologie du conflit ." op. cit. . p 19

(2) – انظر تعريف النزاع . المقدمة

(3) – حسن بلا : " الانشقاقات : نموذج انشقاق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عن الاتحاد المغربي للشغل " رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء 1998 / 1999 ص 35.

(4) - Lewis – A- Coser : " Les Fonctions de conflits sociales" Op. cit. Page 19.

(5) – حسن بلا : " الانشقاقات ... " مرجع سابق ص 36 .

عموما عن مساندة الغير الذي يكون بدوره مهددا أو يبحث عن مصلحـــة معينـــة ، هـــذه المساندة تتخذ غالبا شكل تحالف [1] .

وقد تبلور داخل الاتحاد الاشتراكي في مرحلة الصراع تياران رئيسيان التيـــار الأول يمثل ما سمي بالحركة التصحيحية وقد ضمت هذه المجموعة كل المعارضين للتيار الثاني المتمثل في قيادة الحزب .

* الفقرة الأولى : مجموعة " الحركة التصحيحية".

أولا: ما هية " الحركة التصحيحية ".

بادر الاتحاديون الرافضون للمؤتمر الوطني الســــادس للاتحـــاد الاشـــتراكي للقوات الشعبية إلى الإعلان عن أنفسهم في إطار حركة احتجاجية سرعان مـــا تطـــورت وصارت تطلق على نفسها اسم الحركة الاتحادية التصحيحية [2]، ولم تتبلور كتيار واضح إلا بعد مرور المؤتمر بمركب المعاريف حيث ألقى الأموي كلمة " تلقائية " "عاطفيــــة" " انفعالية " أمام حشد من مناصريه معلنا عن ميلاد حركة اتحادية تصحيحيـــــة [3] ، وهـــي تعتبر نفسها – كحركة اجتماعية– [4] امتدادا للحركــــة الاتحاديــــة المنبثقــــة فـــي نهايـــة الخمسينات والتي سرعان ما تهيكلت تنظيميا تحت اسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية [5]،

---

(1) – J.freud :sociologie du conflit… op.cit page 163.

(2) – جريدة الرهان الآخر ، عدد 3.

(3) – جريدة الصحيفة عدد 31 سنة 2001.

(3) (4) – تعرف الحركة الاجتماعية بأنها تنظيم مهيكل ومحدد يهدف إلى تجميع مجموعة من الأعضاء من أجل تحقيق أهداف معينة ... انظر :
ABDELATIF MENOUNI : le syndicalisme ouvrier ou maroc les éditions magrébines 1979. P 11

(5) – جريدة الرهان الآخر ، العدد 3

ومن بعده الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، وهي تمثل كذلك التيار المناهض لتيار الخط السائد داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية[1] .وتشكل حسب مكوناتها مشروعا شاملا لتصحيح أعطاب الحقل السياسي المغربي وتحرير السياسة من عللها المستحكمة ، حيث لا يمثل ما جرى بمناسبة المؤتمر السادس سوى نموذج لأزمة عميقة تطال المحيط السياسي [2].

ولقد ضمت هذه " الحركة التصحيحية " كل من المنسحبين والمقاطعين لأشغال المؤتمر السادس، فمن هي إذن مكونات هذه الحركة ؟ .

*** الفقرة الثانية : مكونات " الحركة التصحيحية :***

تتألف " الحركة التصحيحية " من عدة مجموعات لكل مرتكزاتها وتوجهاتها الخاصة ، ولعل أبرز هذه المكونات : " الوفاء للديمقراطية ، " تيار الأموي " ، قيادة الشبيبة الاتحادية " وشخصيات مختلفة لها موقعها الخاص سواء داخل الحزب أو في الساحة السياسية وتأتي أهميتها من خلال تحالفها في لحظات معينة مع إحدى مكونات الحركة التصحيحية .

أولا : مجموعة " الوفاء للديمقراطية" :

حسب مؤسسي هذه المجموعة فعندما نتحدث عن" الوفاء للديمقراطية " فإننا نتحدث عن أفكار – وليس عن أشخاص – تولدت أصلا داخل الشبيبة الاتحادية ، بحيث

---

[1] تصريح خالد السفياني لجريدة الصحيفة عدد 9 .2001 مرجع سابق.

[2] وثيقة الوفاء للديمقراطية. مرجع سابق.

إن تجربة الشبيبة في العقد الأخير – أي ما قبل المؤتمر السادس – أثمرت جملة أفكار ومواقف هي التي استند إليها تيار الوفاء للديمقراطية ، فالأمر يتعلق بمواقف وطروحات جيل تربى في أحضان الشبيبة الاتحادية [1].

ولذلك فإن كيان هذا التيار يقوم على نشاط ودور بعض المثقفين الشباب ، وعلى تنظيمات الشبيبة الاتحادية ، كما أن لها علاقة ببعض الأوساط اليسارية وبعض الوجوه الجمعوية والحقوقية بالمغرب، وتعتبر هذه المجموعة الأكثر تأثيرا في الساحة الإعلامية ، بحيث تتميز بقوة تحليلها وانسجام بنية أفكارها[2].

وقد تبلور هذا التيار بشكل واضح بمناسبة الوثيقة التي تقدم بها للمؤتمر السادس ، وتتضمن هذه الوثيقة جردا كورنولوجيا لمسيرة الحزب وموقعه في الساحة السياسية المغربية طيلة فترة التسعينات ، حيث اعتبرت أن هناك أزمة حقيقية تطال الحزب وتطال السياسة وأن هناك إرادة لتقديم الحزب قربانا للترتيبات السياسية القائمة ، وتقديم الديمقراطية الداخلية ثمنا للمشاركة الحكومية ، كما يحاول هذا التيار من خلال هذه الوثيقة طرح أفكاره ومواقفه بهذا الخصوص وكذا الإجراءات الواجب العمل بها من أجل التصحيح وإعادة البناء [3] .

---

[1] تصريح محمد حفيظ للصحيفة . عدد 12 السنة

[2] الشافعي فاطمة الزهراء: "قراءة في المسار...". مرجع سابق . ص393

[3] – أنظر نص الوثيقة

أما الوثيقة الثانية ، فهي عبارة عن مجموعة نقاط قدمت في إحـدى جلسـات الحوار التي جمعت هذا التيار بالتيار النقابي بهدف إيجاد تنسـيق مشـترك بينـهما [1]، وتتطرق هذه الوثيقة لنظرة " تيار الوفاء للديمقراطية " لما سمي بالحركـة التصحيحيـة باعتبارها مشكلة من لحظتين ، لحظة للاحتجاج ، ولحظة للفعل ما بعد الاحتجاج، ولكـل فترة منطقها وتدبيرها الخاص، لذلك فقد جاءت الوثيقة محملة بثمانية أسس ينبغي أن ينبني عليها أي عمل مشترك في إطار هذه الحركة[2].

وأبرز قادة هذا التيار خالد السفياني ، السياسي ، محمد حفيظ،أقصبي .

<u>ثانيا : قيادة الشبيبة الاتحادية :</u>

ظهر التنظيم الحالي للشبيبة الاتحادية عبر المؤتمر الوطني الأول الذي سـمي بالمجلس الوطني والذي انعقد في دجنبر 1975 ثلاثة أيام بعد اغتيال الشهيد عمـر بـن جلون [3].

ويتم التمييز في مسيرة الشبيبة الاتحادية بين فترتين هامتين فمن سـنة 1975 إلى سنة 1989 ، كانت هناك ملامح أصلية لهذه الشبيبة الحزبية المرتبطة أشد الارتبـاط بالحزب والتي كانت تضم هياكل شديدة الصلة بالحزب، وتعتمد على حركية تدعم الاتجـاه العام المتبلور من خلال خطاب وتوجهات القيادة الحزبية[4] ، وبعد سـنة 1989 سـوف

---

[1] – جريدة الصحيفة ، عدد 35 .السنة 2001

[2]أنظر نص الوثيقة منشور بجريدة الصحيفة . عدد35 السنة 2001

[3] –الشافعي فاطمة الزهراء:" قراءة في المسار ..." مرجع سابق ص6

- [4] المرجع السابق. ص12

يلاحظ بأن الشبيبة الاتحادية أصبحت كيانا تنظيميا وسياسيا في طور التحول شيئا فشيئا ، إذ شرع هذا الكيان من الناحية التنظيمية في إعادة بناء الكيان الذاتي فتمت المراهنة على جمع الشتات ومحاولة تجاوز البنية التقليدية... وأخذ خطابها سمة الخطاب النقدي وحظي بقوة تخليقية (نذكر هنا بموقف حفيظ حين تخلى عن المقعد الذي حصل عليه لأنه مزور) وتحديثية وازنة ومؤثرة [1].

ويعتبر هذا التيار أن الوحدة التي تربط الشبيبة مع الحزب هي وحدة الاختيار الإيديولوحي والسياسي وأن هذه الوحدة لا يمكن أن تمس إذا كان هناك اختلاف في التقييم حول قضايا ظرفية [2].

يطالب هذا التيار بإقرار التيارات داخل الحزب وتنظيمها وهيكلتها ، ويعتبر أن هذا الإقرار هو الذي من شأنه أن يعمل على تكوين الحزب وتجسيده ، ويعطي معنى ديمقراطيا وحداثيا للوحدة [3].

عرفت الشبيبة الاتحادية قبل المؤتمر السادس ثلاثة كتاب عامين ويتعلق الأمر بعبد الهادي خيرات ، محمد الساسي ، ومحمد حفيظ [4].

محمد الساسي : تولى مهمة الكاتب العام من 1987 إلى 1998 تاريخ المؤتمر الوطني الخامس للشبيبة ، وهو من أصل صحراوي بمنطقة قريبة من زاكورة [5]. سبق وأن

- [1] -نفس المرجع السابق .ص13 .
- [2] - الصحيفة عدد 11 السنة 1998 .
- [3] - تصريح محمد حفيظ للصحيفة.عدد 35 السنة 2001 .
- [4] - الشافعي فاطمة الزهراء: "قراءة في المسار..." مرجع سابق. ص197 .
- [5] - نفس المرجع السابق. ص198 .



ترشح في يعقوب المنصور بالرباط بمناسبة الانتخابات التشريعية لسنة 1984 ، ولما حاولت السلطة المحلية خطف صناديق الاقتراع تمدد في الطريق... وكاد حضور عدد من الناخبين في الدائرة أن يحول العملية إلى اصطدامات ، درس بكلية الحقوق بالرباط ، ثم مارس بعد ذلك التدريس في نفس الكلية بشعبة القانون الخاص بدون انقطاع بحيث لازال يمارس مهنته ، ولهذا فخطابه خطاب حقوقي بامتياز [1].

__محمد حفيظ__ : محمد حفيظ كسابقه محمد الساسي ينحذر من عائلة فقيرة ، أصوله صحراوية من الجنوب المغربي ، تخصصه اللسانيات ، سبق له أن كان مسؤولا حزبيا وشبيبا على المستوى الإقليمي أسندت له مسؤولية تحرير جريدة " النشرة " ، ترشح للانتخابات التشريعية ل 14 نونبر 1997 ، لكنه رفض المقعد المحصل عليه لأنه مقعد مزور [2] .

__ثالثا: تيار الأموي :__

يعتبر هذا التيار من أقوى التكتلات داخل الحزب لارتكازه على المركزية النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، بدأ بروزه كقوة داخل الحزب منذ المؤتمر الرابع

---

[1] – نفس المرجع السابق ص199

[2] – نفس المرجع السابق .ص211

حيث ظهرت المكانة الملموسة التي تحتلها المركزية النقابية في حسابات الحزب سواء في التقرير السياسي " المقدم من طرف المكتب السياسي أو في البيان العام[1].

إلا أن هذا التيار سيتبلور بشكل واضح إبان المؤتمر الخامس للحزب وسيظهر ذلك من خلال مؤشرين :

- سياسيا : قيام الأموي بانتقاد أداء الفريق النيابي للحزب في تدخلـــــه أمام المؤتمر وتنديده بالمنافسات الشخصية التي أثرت سلبيا على توجهات الحزب .

- تنظيما : دخول رموز التيار النقابي ولأول مرة إلى المكتب السياسي في شخص نوبير الأموي وعبد المجيد بوزوبع [2], وتقدم هذه المجموعة نفسها على أنـــها تمثل مواجهة لنزعة الانحراف الإيديولوجـــــي ، وأنــــها الداعيـــة لاســـتمرار التشـــبث ا بالاشتراكية ، وتعتبر بأن رصيدها التاريخي من المواقف ضد السلطة في مرحلـــــة مـــن المراحل ، يجب أن يؤهلها للعب أدوار بارزة في الحياة الاتحادية[3].

أبرز قادة هذا التيار نوبير الأموي الكـــاتب العـــام ل.ك. د.ش وعضـــو المكتـــب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي بين المؤتمر الخامس والسادس للحزب، وكذلك عبـــد المجيد بوزبع وهو من مواليد فاس ، درس بكلية الطب بالرباط وعمل بها كأستاذ مسـاعد فيما بعد تربطه علاقة وطيدة بالأموي ، فحينما سجن هذا الأخير ، سافر إلـــى فرنسـا وشن حملة إعلامية دولية للتعريف بالأموي، ودعا إلى ندوة صحافيـــة بالربـــاط اعتقـــل

---

[1] محمد ظريف :" الأحزاب السياسية ".مرجع سابق . ص241

[2] نفس المرجع السابق .ص244

[3] – الشافعي فاطمة الزهراء : " قراءة في المسار ... " مرجع سابق ص6

أثناءها بدعوى تجمع بدون ترخيص ، عضو سابق بالمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي ونائب الكاتب العام ل ك د ش وكاتب عام النقابة الوطنية للصحة,[1] وهو الكاتب الأول لحزب المؤتمر الوطني الاتحادي حاليا .

الفقرة الثانية : مجموعة " اليازغي / اليوسفي ".

هذه المجموعة ذات توجه انتخابي ، تحتفظ بقوة ونفوذ على إدارة الحزب وفريقه البرلماني وفي الكتابات الإقليمية والإعلام الحزبي. ولها دربة على أعمال الإدارة والسكرتارية ، يمثل أنصارها قوة ضغط معارضة في كل من تنظيم ك. د.ش.والشبيبة .[2] فداخل كدش تظهر مجموعة من الأسماء أمثال الحسين الكافوني ، الطيب منشد وعبد الرحمن شناف ، وعبد الهادي خيرات ومجموعة من الأسماء التي ستحضر أشغال المؤتمر السادس وستمثل داخل الأجهزة المنبثقة عنه [3].

بالإضافة إلى ذلك هناك ما سمي بمجموعة 33 المنسحبة من الدورة الثانية للجنة المركزية المنعقدة في 31/30 أكتوبر 1999 ، والتي أصدرت بيانا تتهم فيه قيادة الشبيبة "بالإرهاب" و"الفاشية" ، وقررت سحب المشروعية من المكتب الوطني والمقاطعة المطلقة لكافة الأنشطة التي يقوم بها [4].

[1] – الصحيفة ، العدد 37 سنة 2001 .

[2] – الشافعي فاطمة الزهراء : " قراءة في المسار السياسي ... " مرجع سابق ص 391. 390 .

[3] – انظر لائحة أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية وكذا لائحة أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي ما بعد المؤتمر السادس .

[4] – الشافعي فاطمة الزهراء : قراءة في المسار السياسي ... مرجع سابق ص 401.

يتزعم هذه المجموعة محمد اليازغي ، وهو رجل من العيار الثقيل ,عـرف بدهائه السياسي كيف يستقطب عدة أطر فاعلة وضمان مساندة أغلبيـة أعضـاء اللجنـة المركزية التي تشكلت على أنقاض الحسم مع الخيار الثوري منذ المؤتمر الاسـتثنائي ، والدفاع عن خيار عبد الرحيم بوعبيد في الإصلاح الديمقراطي, وهو- اليازغي- حسـب خصومه , حصر النضال الديمقراطي في الواجهة البرلمانية وغيب واجهة النضال الثقافي والاجتماعي وحول الحزب إلى وكالة انتخابية [1]. تعرض للاعتقال وحوكم من طـرف المحكمة الابتدائية في 1981/9/24 بسنة نافذة وكان حينها نائبا برلمانيا عـن القنيطـرة ومديرا للصحافة الاتحادية [2].

إلى جانب اليازغي ، هناك اليوسفي عبد الرحمان ، عندمـا توفـي الكـاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عبد الرحيم بوعبيد يوم 8 ينـاير 1992 حل محله اليوسفي ، وكان اختياره نتاج توافق وترضيات... فكـان علـى اليوسـفي أن يراعي التوازنات داخل الحزب , توازنات بين " تيار جذري " يمثل التيار النقابي خاصـة, والذي سجل صعوده منذ المؤتمر الخامس المنعقد سنة 1989, وتيار انتخـابي يطـالب بمزيد من الانفتاح على السلطة [3]. وإذا كان اليوسفي قد اختار في مرحلة من المراحـل ، أن يلعب لعبة التوازن بين المجموعات ، ويقف في موقف وسط بينهما ، فإنه في المرحلـة

(1) – الصحيفة العدد 30 / 1999 .

(2) – محمد معتصم : " الحصيلة الأولية للتجربة البرلمانية المغربية الثالثة " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام – كلية الحقوق – البيضاء 1983. ص 264،

(3) – محمد ظريف : " الأحزاب السياسية" مرجع سابق 263 ،

التي سبقت المؤتمر السادس وما بعده قد انحاز بشكل واضــح إلــى صــف " مجموعــة اليازغي " لأنه وجد فيها حليفا آمنا يمكن الاعتماد عليه ليقي نفسه من حالة هجوم محتمــل على التجربة الحكومية [1].

[1] – الشافعي : فاطمة الزهراء : " قراءة في المسار ... " مرجع سابق ، ص 395.

المطلب الثاني : مراحل النزاع :

إن النزاع لا يتطور بنفس الشكل المضبوط الذي يتطور وفقه برنـــامج محـــدد، وحتى وإن توفر الفاعلون على مخططات مسبقة، فنادرا ما يدور النزاع كما يخطـــط لـــه ... فالأمر يتعلق في كل مرة بالحيثيات الزمكانية المتبدلة وبالمواقف المتغيرة والمتقلبـــة لقائدي النزاع، وبردود فعل الخصوم [1] . كما أن حدة النزاع لا تبقى على نفس الوثـــيرة طيلة مسلسل النزاع فهي تتضمن فترات قوية وفترات ضعيفة، فترات اندفـــاع وغليـــان وفترات تراجع وهدنة. [2]

المرحلة الأولى : بداية تبلور النزاع :

إن اعتبار الاتحاد الاشتراكي استمرارا لحركة التحرير الشعبية التي تحمل معـــها عادة تناقضات الحركة الوطنية في مراحلها السابقة, يعني أنه لا مفر له من أن تبرز فيـــه من حين لآخر بهذه الدرجة أو تلك بهذا الشكل أو ذاك ، جوانب من هذه التناقضـــات [3] . واعتبارا لكون التقرير الإيديولوجي للحزب ذو طبيعة مطاطية, فإن طبيعته هاته ستســـمح بتوسيع القاعدة الخلفية للتنظيم الحزبي وامتدادا ته في المجتمع المدني مما ســـمح بـــبروز

---

(1) - J .Freud : " Sociologie du conflit " . op. Cit . p 183 et 184.

(2) - J .Freud : " Sociologie du conflit " . op. Cit . p 190 .

(3) – الاتحاد الاشتراكي . النشرة الداخلية . مذكرة من اللجنة الوطنية إلى جميع المسؤولين الاتحاديين على المستوى الوطني والإقليمي ... الأحد 6 ماي 1980 . عدد خاص .

كتل غير متجانسة اختلفت في تأويل مفهوم استراتيجية النضال الديمقراطي وفي تقدير الوضع السياسي [1].

لذلك فإن تخلص الاتحاد من الجناح النقابي لعبد الله إبراهيم- بن الصديق بانشقاق يوليوز 1972 ، وإقراره لاختيار اشتراكي ديمقراطي في المؤتمر الاستثنائي لسنة 1975 ، لم يحل كل تناقضاته ، إذ أن القيادة الميالة للمشاركة في "المسلسل الديمقراطي" كانت تواجه دائما تيارا راديكاليا طبع مسيرة الحزب مدة غير قصيرة[2] ، قد بدا واضحا عقب المؤتمر الثالث للحزب وما تلاه من صراع داخلي جاد أن حلم الوضوح الإيديولوجي ووضوح الخط السياسي ما يزال بعيد التحقيق. ولقد عاش الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحتى حدود المؤتمر الرابع سنة 1984 تجربة مريرة ، وقد بدا واضحا أن الأمر لم يكن مجرد خلاف حول المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها ,الانسحاب من البرلمان أو الاستمرار فيه ، بل كان تعبيرا عن خلل عميق يخص تصور الحزب للصراع السياسي في المغرب وموازين القوى ومراحل إنجاز البناء الديمقراطي [3].

في المؤتمر الخامس للحزب سيتبلور داخل الحزب خطين أساسيين, تمثل أحدهما في التيار المكون من الشبيبة الاتحادية والتيار النقابي والآخر ممثلا في قيادة الحزب ،

[1] – الصحيفة ، العدد 30 السنة 1999 ،
[2] – محمد معتصم ، " الحصيلة الأولية ... " ص 246 .
[3] – وثائق المؤتمر الوطني السادس .. لمرجع السابق ص 69 .

ولذلك فقد " انصرف المؤتمرون أساسا إلى حسم الإشكالات التنظيمية في لجنة التنظيم والترشيح [1].

وانتهى المؤتمر الخامس بما يمكن اعتباره عدم الحسم وممارسة منطق التسوية بين ما راح يبرز كمنظورات متباينة في تقرير الربط الجدلي بين البناء التنظيمي للحزب الاشتراكي والديمقراطي الحديث (منطق الحداثة والعصرنة) والوفاء للفكرة الاتحادية-الأصل . وبرز القسم الأصيل من الكونفدراليين الحزبيين إضافة إلى الشبيبة الاتحادية متشددين في هذا الاتجاه ، بينما برز جزء ممن يمكن نعتهم بنخبة الأطر مرنين حد الانفلات والتحرر من كل ضابط في هذا الاتجاه [2].

واستمرت العلاقة في شد وجذب إلى أن وقع انفراج عقب انتخابات 1993 ، حيث سيقوم عبد الرحمان اليوسفي بتقديم استقالته من مسؤولية الكاتب الأول للاتحاد تاركا للمكتب السياسي صلاحية إعلان الخبر وتفسيره .[3] حيث سيتم التنويه بهذه الاستقالة ، وتم تقديم اليوسفي كقائد للمرحلة السياسة وكمدافع عن قيم التخليق وكمركز لإعادة البناء على المستوى الحزبي وعلى المستوى المؤسساتي الوطني [4] ، و بعد عودة اليوسفي من " كان " ساد وسط المناضلين الاتحاديين حماس حقيقي منبثق من الشعور بأن استقالته ضد التزوير ستفرض عليه البقاء وفيا لرسالة الاستقالة ، باعتبارها إشارة إلى مراجعة طريقة

---

(1) – نفس المرجع السابق ، ص 72 .

(2) – عثمان أشقرا : " الحركة الاتحادية أو مسار فكرة تقدمية : 1959 / 1999 " إفريقيا الشرق ، المغرب 2001 . ص 179.

(3)– الاتحاد الاشتراكي . المكتب السياسي . النشرة الداخلية . عدد خاص حول أشغال اللجنة المركزية 3 أكتوبر 1993 .

(4) – الشافعي فاطمة الزهراء : " قراءة في المسار السياسي ... " مرجع سابق ، ص 243 .

تدبير ملف الإصلاح السياسي وتدشين انطلاقة جديدة قوامها تصحيح الممارسة السياسية في الحزب وفي البلاد [1].مما شكل فترة " هدنة " و " تعايش سلمي " نسبي داخل الحزب لكن ذلك لن يدوم طويلا حيث أن الإجراءات والمواقف التي سيتخذها الحزب كالمصادقة على الدستور سنة 1996 ، وتقديم مذكرة جديدة للإصلاحات الدستورية إلى القصر ، سيعتبرها الطرف الأخر تراجعا عن ما جاء في المذكرة السابقة , ونزعة عادت بالحزب إلى الوراء[2]. ومن هنا سيستأنف مسلسل الصراع داخل الحزب من جديد , إلا أن الملاحظ هنا هو أن التيار النقابي كان مسايرا لاتجاه القيادة الحزبية على أساس أن التصويت على الدستور والمشاركة في الحكومة ... كانت بهدف المحافظة على وحدة الحزب ، بحيث كان أي رد فعل سيعني الرغبة في شق الحزب" [3]. وهذا يعني أن هذا التيار كان مؤمنا بخطورة الأزمة ومتفقا في الجوهر مع التيار المناهض لتيار القيادة الحزبية ، وأن ما جعله يتحالف مع هذا التيار الأخير هو الرغبة في جمع الشتات واجتناب الاختلافات والخلافات القاتلة ، لكن إلى أي مدى سيتمكن هذا التيار من البقاء على نفس النهج ؟

---

[1] – وثيقة الوفاء الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 14.

[2] – نفس المرجع السابق ، ص 16

[3] – عبد المجيد بوزبع . الصحيفة ، العدد 37 السنة 2001 .

المرحلة الثانية: احتدام النزاع وحدوث القطيعة :

بمجيء " حكومة التناوب " ومشاركة الاتحاد الاشتراكي فيها سيحتدم الصراع بداخله, وستبدأ مرحلة "بداية القطيعة" بين التيارات المكونة له ، وسيتعرض الحزب لعدة انتقادات من داخله ، وستتهم القيادة بالتراجع عن أدبيات ومبادئ الحزب [1] .

وستعمل هذه المشاركة على تعميق الفجوة بين التيارات المتصارعة داخل الحزب، حيث يمكن الحديث منذ ذلك التاريخ عن تيارين, التيار الأول يدافع عن قرار المشاركة والتيار الثاني يرفضه[2].

عدوى الصراع ستنتقل إلى أجهزة كل من الشبيبة الاتحادية والكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، حيث ستعرف الشبيبة الاتحادية انسحاب ما سمي بمجموعة (33) وقيامها بمجموعة أوراش شبيبية وتقديم نفسها كقيادة حقيقية وعملية مشرفة عليها[3]. وهي مجموعة محسوبة على تيار اليازغي [4]. سيتم كذلك اتخاذ قرار عملي وغير معلن بوقف جريدة النشرة التي كانت تشكل أهم موارد قوة الشبيبة الاتحادية ، وعلى إثر هذا التوقيف سيرفض المكتب الوطني للشبيبة الاتحادية الاستجابة لدعوة المكتب السياسي للاجتماع تعبيرا عن احتجاجه على قرار توقيف الجريدة ، بعد ذلك سيقوم المكتب السياسي بإرسال رسالة إلى كتاب الأقاليم وأعضاء اللجنة المركزية للشبيبة الاتحادية ومسؤولين حزبيين

---

[1] – انظر ما كتب بخصوص نقطة المشاركة في الحكومة .

[2] – محمد ضريف: " الأحزاب السياسية ،" مرجع سابق ، ص 263 .

[3] – الشافعي فاطمة الزهراء : " قراءة في المسار السياسي ..." مرجع ، سابق ص : 333 .

[4] – انظر ما أوردناه في مجموعات النزاع : مجموعة اليازغي / اليوسفي .



آخرين يخبرهم فيها بأنه من تاريخه يتعين على كل أجهزة الشبيبة والأجهزة الحزبية بأن تتصل مباشرة مع المكتب السياسي في كل ما يتعلق بقضايا القطاع الشبيبي ، وهذا يعني من الناحية العملية تجريد المكتب الوطني من مهمته كمشرف عام على كل القضايا التي لها علاقة بالشبيبة [1] .

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لن تسلم بدورها من " عدوى النزاع " حيث ستعرف مجموعة من النقابات صراعات بين مؤيدي تيار الأموي ومؤيدي تيار القيادة الحزبية, والذي كان واضحا خصوصا وأن مجموعة من رموزه ستمثل داخل الأجهزة الحزبية المنبثقة عن المؤتمر السادس [2].

- التحضير للمؤتمر السادس سيكون مناسبة أخرى لتشديد الأزمة داخل الحزب ولتأكيد حتمية مسار القطيعة ، وهو ما سيتأكد بمقاطعة البعض[3] وانسحاب البعض الآخر[4] من المؤتمر ، وتشكيل ما سمي بالحركة التصحيحية [5].

بعد ذلك سيعرف مسلسل النزاع حركية قوية جدا سواء فيما يخص " الحركة التصحيحية " في حد ذاتها , أو فيما يخص علاقة التيارين المتصارعين معا .

---

(1) – الشافعي فاطمة الزهراء : " قراءة في المسار السياسي ..." مرجع سابق ص 0 و 407.

(2) – انظر لائحة أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر السادس .

(3) من بين المقاطعين للمؤتمر هناك : خالد السفياني ، نجيب أقصبي ، محمد الساسي ، بناني الناصري ، الصقلي إدريس ، وكلهم أعضاء باللجنة المركزية للحزب ، وكذلك كرش عبد الحق ، عبد العالي مستور ، عز الدين أقصبي ، بشرى بوشنتوف ، ويحمان أحمد (أنظر الصحيفة ع 10 /2001.)

(4) حول أهم المنسحبين أنظر الصحيفة عدد 12 أبريل 2001 ص 4.

(5) – انظر مجموعة الحركة التصحيحية ضمن مجموعات النزاع .

من المعروف أنه عندما يتعلق الأمر بحركة جماعية أو فعل جماعي فإنـــه مـــن الممكن أن يدخل المشاركون في النزاع لأسباب غير ذات السبب الذي اتخذه الشــــخص صاحب قرار الدخول في النزاع [1] ، وهذا معناه أن لكل طرف سببه الخاص وبالتالي فإن الغاية التي يطمح إلى تحقيقها قد تختلف عن غايات الأطراف الأخـــرى المشـــاركة فـــي النزاع. من هذا المنطلق يمكن تفسير تلك الدينامية التي عرفتها "الحركة التصحيحيـــة " ، لقد وقع الاتفاق بين كل المكونات على ضرورة الاحتجاج على ما حدث إبـــان المؤتمـــر السادس ، لكن الخلاف وقع فيما يخص كيفية تدبير مرحلة ما بعد الاحتجاج ، فقد اعتبرت مجموعة "الوفاء للديمقراطية " أن الحركة التصحيحية تتضمن لحظتين, لحظة للاحتجـــاج والمنازعة في نظامية " المؤتمر السادس " ومحاكمة الوسائل المستعملة وتعبئـــة القواعـــد الاتحادية لمناهضتها, ولحظة موالية لبحث سبل الانتقال إلى وضع المعالجة بصياغة بديـــل أو إطار أو طريق للحل وتوفير شروط نجاحها[2] ، لذلك فقد رفض هذا التيار فكرة عقد " المؤتمر الوطني السادس الحقيقي " واعتبرها انشـــقاقا بالمقـــاييس السياســـية والتنظيميـــة والقانونية [3]. وهو نفس موقف تيار المكتب القيادي للشبيبة الاتحادية [4]. مـــن هنـــا إذن

(1) – J. Freud: ''Sociologie du conflit .'' Op. cit. . p 128.

(2) – وثيقة الوفاء للديمقراطية .

(3) – محمد حفيظ ، جريدة الصحيفة ، العدد 34 السنة 2001.

(4) – صرح السيد محمد حفيظ أنه : " أعلنا أننا كشبيبة اتحادية غير منخرطين في هذا العمل ولا نعتبر أن المعالجة الوحيدة لأزمة الاتحاد تكمن في هذا الاختيار ، فهناك اختيارات كثيرة ينبغي أن نتدارسها بما يكفي من الوقت والعمق لنختار الاختيار الموجه نحو المستقبل (انظر الصحيفة 2001/34.)

ستبدأ الخلافات وستطرح مجموعة الوفاء للديمقراطية الوثيقة المسماة "ثمانية أسس للتعاقد" لتوضح من خلالها نظرتها للحركة التصحيحية ومطالبها بهذا الخصوص [1] .

وسيرفض تيار الأموي تأجيل مؤتمر " الحركة التصحيحية " كما سيرفض " عقد ندوة وطنية لتوحيد الاتحاديين" على اعتبار أن الحركة التصحيحية بلغت درجة من القوة التنظيمية بحيث لا يمكن لا للسكرتارية الوطنية ولا للجنة الوطنية أن تتخذ قرارا بتأجيل المؤتمر وفرضه على القواعد , وأن عقد الندوة الوطنية معناه الجلوس مع أصحاب مكتب الصرف وهذا فيه اعتراف بالمؤتمر الوطني السادس[2].

إن هذا الاختلاف بين مكونات الحركة التصحيحية شيء عادي ,ذلك أن الفاعل قد يقوم بتغيير مشروعه مباشرة بعد أن يبدأ النزاع بناء على النتائج الأولية أو اعتبارا للثمن الباهض الذي يتطلبه النجاح ، أو على العكس من ذلك فإنه قد يستسلم وينجذب بتلقائية إلى نشوة نصر لم يكن متوقعا في البداية [3] .

في ظل هذا الوضع ، انشطرت الحركة التصحيحية إلى مجموعتين .

– مجموعة تتألف أساسا من النقابيين الاتحاديين بادرت بتأسيس حزب جديد يحمل اسم المؤتمر الوطني الاتحادي ، والذي عقد مؤتمره في 19 أكتوبر 2001 .

– مجموعة اكتفت بتأسيس جمعية تحمل اسم الوفاء للديمقراطية ، ومنحت نفسها لحظة تأمل مع التزام بالسعي لصياغة إطار وحدوي أوسع للعمل ، وعبرت عن اقتناعها بأن إطار المؤتمر الوطني الاتحادي لا يوفر الأسس لبناء حزبي يقدم إضافة نوعية في المشهد السياسي المغربي ، وقد انضم إليها العديد من نشطاء الشبيبة الاتحادية [4].

---

(1) – أنظر الوثيقة

(2) – عبد المجيد بوزبع ، جريدة الصحيفة ، العدد 37 السنة 2001.

(3) – J. Freud: "Sociologie du conflit ." o p. cit. . p 128.

(4) – الشافعي فاطمة الزهراء : قراءة في المسار السياسي ..." مرجع سابق ، ص 412 .

الفصل الثاني

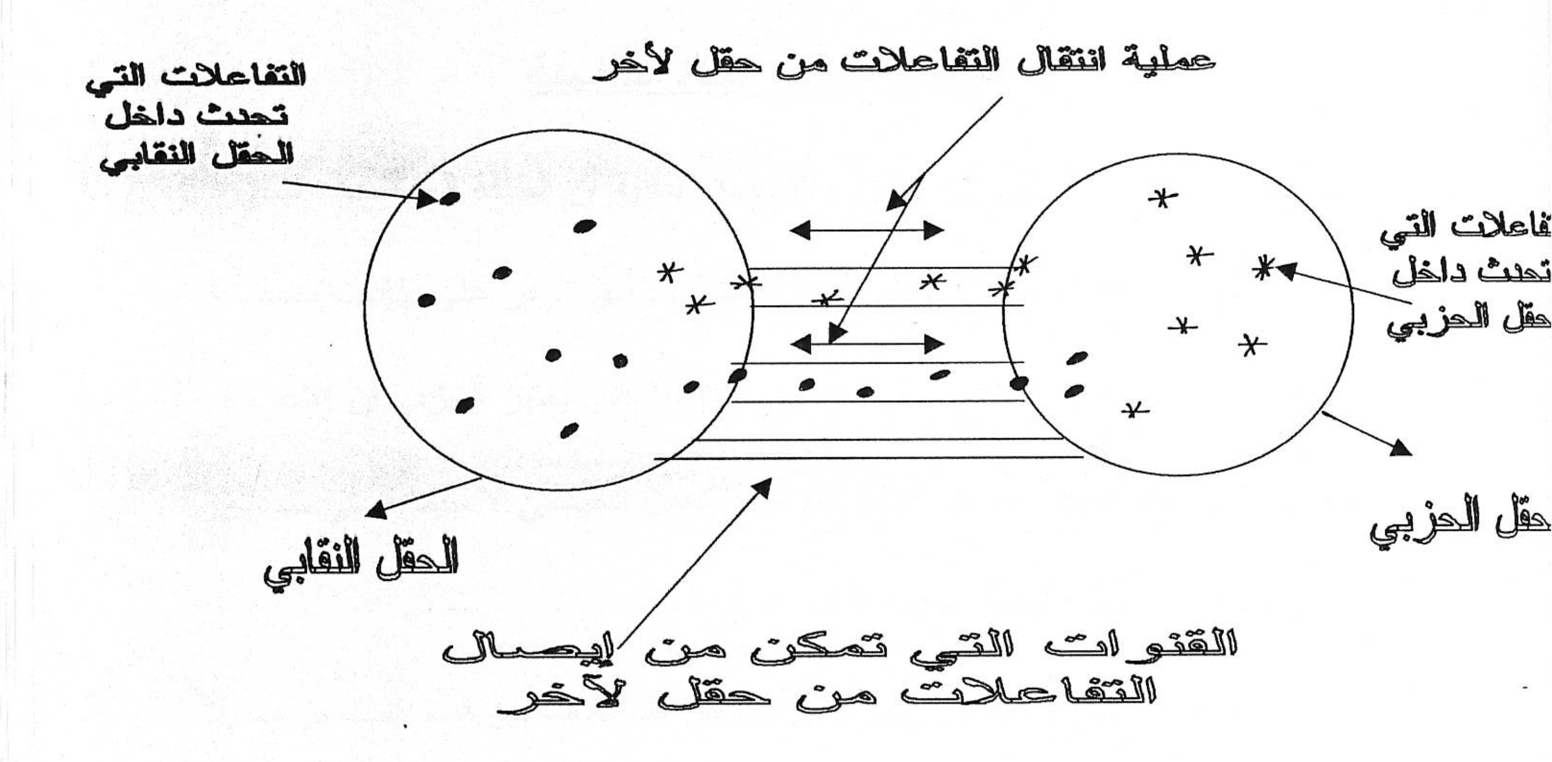
الفصل الثاني : تأثير الانشقاق الحزبي في الفعل النقابي

إذا كان للنزاع آثار وللانشقاق الحزبي كنهاية للنزاع تبعات، فأين تتجلى إذن هذه التبعات وهاته الآثار؟ ثم إن كان الانشقاق الحزبي يحدث داخل الحزب فكيف تنتقل آثاره إلى الفعل النقابي؟! .

للإجابة على هذه الأسئلة سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نتناول في الأول ما سميناه بقنوات التوصيل ,والتي ستمكن من نقل الآثار من الحزبي إلى النقابي، وفي المبحث الثاني سنحاول رصد أهم تلك الآثار.

المبحث الأول : قنوات التوصيل

ان تأثر الفعل النقابي بالانشقاق الحزبي يطرح إشكالية التداخل بين الحقول، فالانشقاق الحزبي يقع داخل "الحقل الحزبي" ولكن آثاره تتجاوز "الحقل الحزبي" لتنتقل إلى "الحقل النقابي" .ومن هنا يطرح السؤال عن القنوات التي تمكن من تمرير هذه الآثار .ومن المعلوم أن المادة تنتقل من مادة إلى أخرى عبر موصلات، فالحرارة والضوء والصوت كلها تنتقل عبر مواد موصلة، وبقدر ما تكون هذه الموصلات فعالة بقدر ما تكون الآثار أو المواد الموصلة أكثر وأشد كثافة.إن كان هذا الأمر صحيحا في إطار ما يصطلح عليه "بالعلوم الحقة" كالفيزياء مثلا، فإننا نعتقد بإمكانية تطبيق نفس النظرية في حقل العلوم الاجتماعية. ولكي يتضح الأمر أكثر فإننا سنعتمد الخطاطة التالية:



حسب هذه الخطاطة فالتفاعلات التي تحدث داخل "الحقل الحزبي" تنتقل إلى " الحقل النقابي " عبر "قنوات موصلة" وكلما ازداد عدد هذه القنوات إلا وازدادت شدة انتقال التفاعلات من حقل لآخر، وكلما ازداد بالتالي تأثير حقل على آخر. والأمر يصح في الاتجاهين معا، لكن فقط وارتباطا بالموضوع فإننا سنركز فقط على مدى انتقال التفاعلات التي تحدث داخل " الحقل الحزبي"، والمقصود به هنا " الانشقاق الحزبي داخل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" إلى "الحقل النقابي".

وبذلك فإن هذه القنوات على كثرة تنوعها تبدو مختزلة في قناتين:

أولا : القناة التنظيمية.

ثانيا : القناة السياسية.

المطلب الأول : القناة التنظيمية

يعتبر الاتحاد الاشتراكي في تصوره للواجهة النقابية أن الطبقة العاملـــة هـــي " طبقة ثورية طليعية " قادرة باستمرار على قيادة النضال، وأنها تتوفر على طاقات نضاليـة وفكرية تتسم بتنظيمها وتكوينها إيديولوجيا، وعلى هذا الأساس يعتبر الحزب أن الاعتمـاد على الجبهة النقابية من شأنه أن يوفر إمكانيات هامة للعمل السياسي لا سيما فـــي ســـياق التوتر الذي يخلفه استغلال الطبقة العاملة .[1]

ولعل جدلية النقابي والسياسي التي تعتبر جوهر الاختلاف بين قسم كبـــير مـــن مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل منذ 1962 إلـــى غايـــة 30 يوليوز 1972 حيث تكرس الانشقاق بين الجانبين، كانت وراء تخلي الحزب عن مبدأ الوحدة النقابية ليعمل على تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي عقدت مؤتمرها التأسيســـي في نونبر 1978 لتستجيب لما سماه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشـــعبية بـــالضرورة الملحة والجوهرية للمساهمة في تطوير العمل النقابي[2] ، لذلك فهذا التأسيس كان بمثابـــة تحقيق لحلم قادة الجناح اليساري السابق للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في إيجـــاد نقابـــة تابعة للحزب [3]،ذلك أن إنشاء نقابة تابعة للحزب يدخل ضمن الخط الاستراتيجي لحـــزب

---

(1) – يونس برادة : " طبيعة عمل أحزاب المعارضة ... " مرجع سابق ص 187 .

(2) – نفس المرجع السابق نفس الصفحة .

(3) – محمد معتصم : " الحصيلة الأولية ... " مرجع سابق ص 206 .

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من أجل تنشيط المعارضة وتهميش شريكه السابق على مستوى مكونيه السياسي والمهني معا. [1]

من جهتها ك.د.ش تعتبر أنها جاءت كتتويج لانسحابات بدأت في أوائل الستينات عقب التوجه الذي رفعه إ.م.ش المتمثل في شعار النقابة الاقتصادية التي عرفتها أوربا في القرن التاسع عشر، ويكرس قطيعة مع كل قوى التحرر الوطني التي ارتبطت بالطبقة العاملة، إذ بمناسبة المؤتمر الثالث للاتحاد المغربي للشغل في العام 1963 تم الإعلان عن الاستقلال الإيديولوجي والتنظيمي عن جميع الأحزاب السياسية بما فيها قوى التحرر الوطني، والحقيقة أن هذا الإعلان جاء تكريسا لواقع صار قائما [2]، وهو واقع سياسة الخبز التي انتهجها الاتحاد المغربي للشغل، مما يعني أن الابتعاد عن العمل السياسي (أو بالأدق العمل الحزبي) دفع بالحزب إلى البحث عن نقابة جديدة ذات صلة وثيقة بالعمل السياسي، وهو الشيء الذي سيؤكده الواقع العملي بين الحزب والنقابة، وكذلك تصريحات زعماء النقابة كتصريح الأموي الذي جاء فيه أن القول بأن نضالات ك.د.ش ذات طابع سياسي هو قول صحيح فعلا فحتى عندما يكون هناك إضراب عن العمل فهو إنكار ضمني لسياسة معينة ....والقول بأن النضال النقابي هو نضال سياسي فهو نضال سياسي فعلا [3].

---

[1] – A. EL BENNA : " naissance et développement de la gauche marocaine issue de mouvement nationale : le cas de l'U.S.F.P " . thèse de doctorat université Mohamed v Rabat 1989 . P 295 .

[2] – حوارات مع نوبير الأموي عن قرب . مارس 2001 منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ص 31 .

[3] – نفس المرجع السابق ص 76 .

وإذا كان الأموي – الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل –يؤكد على أن تأسيس هذه الأخيرة جاءت نتيجة تحولات كمية ونوعية في صفوف الطبقة العاملة الشيء الذي أدى إلى تصاعد أشكال النضال ضد الانتهاز النقابي والاستغلال الرأسمالي وصولا إلى البديل التاريخي [1] فإن الفكرة السائدة داخل أوساط اليسار تقضي بأن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كان وراء إنشاء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. حيث ان تعليقات جريدة" المحرر" لصالح الكونفدرالية والدعم المقدم للإضرابات التي شنتها يثبت ذلك [2] .

ويرى محمد العسري أن المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل " تم تحت الرئاسة الفعلية لقيادة الحزب، وفي أعلى مستواه التمثيلي بل نكاد نجزم من خلال الحضور المكثف لمندوبي الحزب، أن الأمر يصعب تصوره، إذ أن المؤتمر النقابي لم يكن في الحقيقة إلا مؤتمرا طبق الأصل لمؤتمر حزب الاتحاد الاشتراكي، ولا نعتقد أنه شكل مؤتمرا تفوح منه رائحة ما للعمال. وهكذا بدا جليا أن تنظيما جنينيا تابعا وخاضعا للحزب هو الذي تم تأسيسه بالفعل " [3]، ويزيد محمد العسري في التدليل على صحة رأيه، مرتكزا على اعتراف منظري المؤتمر بحزبية هذه النقابة " إن هذا البديل لم يكن

---

[1] – البيان العام التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل . صمود واستمرار . الجزء الأول ، منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ص 12

[2] –A. EL BENNA : " naissance et développement de la gauche marocaine issue de mouvement nationale : le cas de l'U.S.F.P " . op. cit. . P 246 .

[3] – العسري محمد : " أزمة الحركة النقابية العمالية بالمغرب : تاريخ، واقع وآفاق " . وجدة ، دار النشر الجسور 2000 ص 89 .

ليتم اولا حشد القدرات الذاتية في اتجاه التغيير، وكان الشرف لحزبنا في أن يـــزود هـــذا المخاض بأغلبية الأطر النقابية [1].

وإذا كان الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يرى أن الانتماء المـــزدوج لبعض الأعضاء، حيث لهم تمثيلية داخل النقابة وداخل الحزب، يأتي من ضرورة وأهميـــة أن يكون للطبقة العاملة وجود في قيادة حزب اشتراكي... وأن الطبقة العاملة تحـــس... أن عليها أن تتواجد في كل المواقع [2] ، وان احتلال مجمـــــوع مســـيري ك.د.ش لمراكـــز المسؤولية في إش ق ش [3]، فإن ذلك لم يمنعه من التصريح في مناسبة أخـــــرى بـــأن " قرار التأسيس لم يكن عشوائيا من هذه المجموعة أو تلك، بل كان قرارا سياسيا من اللجنة الإدارية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية استجابة لإلحاح قطاعات واســـعة مـــن الطبقة العاملة التي تشكل القاعدة الأوسع للحزب" بل يذهب بعيدا مضيفا: " إن أخانا عبـــد الرحمان اليوسفي هو مؤسس ك.د.ش، هو الذي اقترح على فقيدنا عبد الرحيم بوعبيد اسم ك.د.ش [4].

---

[1] – نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[2] – حوارات مع الأموي عن قرب ، مرجع سابق ، ص 43 .

[3] – نفس المرجع السابق ص 29 .

[4] – عثمان أشقرا : " الحركة الاتحادية ... " مرجع سابق ، ص 159.

المطلب الثاني : القناة السياسية.

مطلب مهني /نقابي أم مطلب سياسي، مشكل لا يبدو أنه شغل الحركة النقابية المغربية، مادامت منذ نشأتها وجدت نفسها منخرطة في النضال من أجل الاستقلال[1] ، وتطور الحركة النقابية بالمغرب يظهر بجلاء جدلية التنظيم النقابي وحركة التحرر الوطني، إذ منذ ظهورها وسط العمال المغاربة ابتداء من سنة 1934 كانت هذه الحركة عبارة عن مستوى من مستويات التنظيم والوعي الوطني. فانخراط العامل المغربي في النقابة كان يعني النضال ضد التمييز في الأجور، وضد الاستغلال الرأسمالي الذي هو في نفس الوقت استغلال استعماري واضطهاد وطني، كما ان التداخل بين التنظيمات النقابية وتنظيمات الحركة الوطنية لم ينقطع قط، فأول حزب وطني في المغرب (كتلة العمل الوطني) كان أول من طالب بحق العمال المغاربة في تكوين نقابتهم، كما أن الحزب الوطني الذي أصبح فيما بعد سنة 1944 حزب الاستقلال كان أول من أنشأ نقابة وطنية سنة 1937 خارج التشريع الاستعماري [2]، هذا الدور السياسي للنقابات لم ينمح بعد الاستقلال بل ظل مستمرا وبقوة، ففي استجواب مع جريدة "الحياة السياسية" أعلن المحجوب بن الصديق الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل أن المسائل الوطنية أهم من مسائل الأجور بالنسبة للاتحاد المغربي للشغل، فعلى الرغم من أن المغرب حصل على

---

(1)- A. EL BENNA : " naissance et développement de la gauche marocaine issue de mouvement nationale : le cas de l'U.S.F.P" op. cit. . P 156.

(2) – محمد عياد وعبد الطيف المانوني : " الحركة العمالية المغربية " توبقال .ص 18 .

الاستقلال إلا أن الدور السياسي للحركة النقابية مازال يتزايد، وأنه لا يمكن الفصل بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وأن تحسين وضعية العمال لا يمكن أن يتم بمجرد رفع الأجور[1]، ولذلك فقد كانت الحركة العمالية في السنوات الأولى للاستقلال الحركة الثانية التي تمتعت بدور وطني وبامتيازات خاصة في النشاط السياسي المغربي، ومنذ نشأته يظهر أن الاتحاد المغربي للشغل أراد أن يكون وطنيا وابتعد -بمنهجية- عن هدفه ليصبح حزبا سياسيا قويا أكثر منه هيئة نقابية [2].

إلا أنه انطلاقا من سنة 1961 دخلت الحركة النقابية فيما سمي بسياسة الخبز، وهي سياسة تريد الفصل بين النضال السياسي والنضال النقابي، وحتى بالنسبة للنضال النقابي فإنها تعتمد على الإضرابات المحدودة وعلى الحركات الخالية من المطالب السياسية الأساسية [3]. وهو الأمر الذي كان وراء إنشاء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وبما أن هذه الأخيرة هي أصلا صنيعة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية [4] فإن جميع تحركاتها في " المجال السياسي" ستكون بتنسيق مع الحزب.

---

(1) – أحمد تفاسكا : " حزب التحاد الوطني ... " مرجع سابق ص 205 .

(2) – مليكة ضيف : " تجربة حكومة عبد الله إبراهيم ... " مرجع سابق ص 19 .

(3) – محمد عياد وعبد اللطيف المانوني : " الحركة العمالية المغربية " مرجع سابق ، ص 43 .

(4) – محمد ضريف : " الحقل السياسي المغربي: الأسئلة الحاضرة و الأجوبة الغائبة ". منشورات المجلة المغربية لعلم الإجتاع السياسي . الطبعة الأولى 1998 . ص81 .

في سنة 1979 ستخوض ك.د.ش مجموعة إضرابات خصوصا إضراب التعليم والصحة والصناعة البترولية والسكرية أيام 11/10/9 أبريل 1979 [1] عقب ذلك ستظهر مساندة الاتحاد ش ق ش حيث سيصدر المكتب السياسي للحزب بيانا جاء فيه :

– تنديد قوي بجميع التصريحات اللا قانونية التي ارتكبت في حق المضربين من رجال التعليم والصحة واعتبار الإجراءات الانتقامية التي اتخذتها واستخدمتها الحكومة ضدهم إجراءات لا قانونية ولاغية.

–الإعلان بكل وضوح أن الاتحاد حينما يحمل الحكومة مسؤوليتها أنه سيتحمل كامل المسؤولية وسيتخذ من المواقف العملية ما ستمليه الظروف الجديدة [2].

وبخصوص المراجعة الدستورية لثلاثين ماي 1980 ترك الاتحاد الاشتراكي الحرية لناخبيه للمشاركة في اقتراع 23 ماي طبقا لما يمليه عليهم ضميرهم وكامل وعيهم بمسؤوليتهم [3] . وقد اتخذت ك.د.ش موقفا مسايرا لموقف الحزب حيث دعت الطبقة العاملة إلى الوقوف في صف الحركات السياسية التقدمية [4]، وفي ذلك إشارة واضحة إلى موقف إش.ق.ش.

نفس التنسيق سيحدث بخصوص الموقف من تمديد ولاية البرلمان من أربع الى ست سنوات إبان التجربة البرلمانية الثالثة، حيث دعا إ ش ق ش للمقاطعة انطلاقا من

---

(1) – صمود و استمرار. الجزء I . منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. ص35

(2) – يحي بوقنطار : " تطور الحركة النقابية بالمغرب " منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، الطبعة الأولى 2001 ص 76 .

(3) – محمد معتصم : " الحصيلة الأولية ... " مرجع سابق ص 225 .

(4) – نفس المرجع السابق ص 226 .

موقف عدم المشاركة الذي اتخذته الكتلة الوطنية إزاء الاستفتاء على دستور 1972. لأنـــها لا يمكنها تزكية " حلول مخطئـــة" – حسب نظرها – و"غير مجدية " تجعل من الأزمـــــة مجرد مشكل تعديل دستوري، واعتبـــارا لكـــون مجلـــس النـــواب- آنـــذاك-مؤسســـة غيرديمقراطية لا تعبر عن مطامح الشعب المغربي ولا عن حقيقة الواقع السياســـي فـــي البلاد، فإن إ.ش.ق.ش لم يقبل أن يزكي بأي شكل تمديد التجربة لمدة سنتين. وقد اتخـذت ك.د.ش.نفس موقف المقاطعة [1] مبررة موقفها بمبررات تشبه مبررات الحزب ومدعمـــة لموقف هذا الأخير، إذ لا يمكنها –حسب البيان الصادر عنها– " أن تزكي مسلسل التزييف وتزوير الإرادة الشعبية وصنع أغلبية لم تر الطبقة العاملة في عهدها إلا مزيدا من القمـــع ومزيدا من التشريد......" [2].

وفي 8 يونيو 1981 ستعقد ك.د.ش ندوة للمطالبة بإلغاء قرارات 28 مـــاي 1981 والقاضية بالزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية [3]. وقد اعتبرت قيادات المعارضـــة اليسارية وخصوصا منها إ. ش.ق.ش وك.د.ش أن هذه الزيادات دليـــل علـــى إفـــلاس الاختيارات الرسمية اللا شعبية، وعلى خضوع الحكومة لتوجيهات المؤسســـــات الماليـــة الأجنبية، ولذلك استمرت في المطالبة بالإلغاء الكلي لزيـــادات 28 مـــاي، مصعـــدة مـــن ضغطها على الحكومة بلجوئها لسلاح الإضراب [4] .وبعد انفراط الأجل الـــــذي حددتـــه

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 321.

[2] – صمود واستمرار ، الجزء الأول ، مرجع سابق ص 66 .

[3] – نفس المرجع السابق ، ص 92.

[4] – محمد معتصم : " الحصيلة الأولية ... " مرجع سابق ص 249 .

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للحكومة من أجل التراجع عن هذه القرارات ستشن يـــوم 20 يونيو إضرابا إنذاريا عاما وشاملا[1]. وهو الإضراب الذي خلف عدة ضحايا، واعتقـل على إثره قادة ك.د.ش، كما تم اعتقال مسؤول حزب الاتحاد ش.ق.ش الكاتب الإقليمـــــي بالدار البيضاء ورئيس تحرير جريدة " المحرر " الممنوعة من الصدور منذ 20 يونيـــــو 1981 . وفي تصريح للكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي آنذاك، عبد الرحيم بوعبيـــد لوكالة الأنباء الفرنسية، حمل ما وقع للحكومة : " الحكومة المغربية هي المسؤول الوحيـد عن حوادث الدار البيضاء" [2]. وبذلك يبرز بجلاء ذلك التحالف الاستراتيجي بين الحــزب والنقابة، وذلك التداخل الذي ازداد بفعل سلوك السلطة القائمة والتي لم تميز بين " الحزب" والمركزية النقابية [3]. وقد ساند الحزب موقف النقابة من خلال موقعه في البرلمان ، ففي 31 ماي 1981 ستجتمع اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي وستنشر تصريحا تعتبر فيه أن الوضعية وصلت إلى درجة من التدهور والتأزم لم يسبق لها مثيل، وطالب الاتحاد الاشتراكي بالإلغاء التام لقرارات 28 ماي وحمل الحكومة مسؤولية ما قد يقع [4] و في 16 يونيو سيتقدم الفريق النيابي للاتحاد الاشتراكي بمشروع لحل يطـــالب بإلغـــاء الزيـــادات ويقترح مجموعة من الإجراءات الملطفة . وفي 17 يونيو سيوجه نداءا إلى كـــل النـــواب يدعوهم فيه إلى مساندة موقفه [5].



[1] – صمود واستمرا ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص 98 .

[2] – يحي بوقنطار : " تطور الحركة النقابية ..." مرجع سابق ، ص 78 .

[3] – محمد شريف : " الأحزاب السياسية ... " مرجع سابق , ص242

[4] - MOHAMED BEN HILAL : « le syndicat comme enjeu politique au Maroc (1955.1981) » in le mouvement ouvrier paris ed. Du . C.N.R.S . 1985 . P .239 .

[5] - Ibid p 240 .

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار دعوة ك.د.ش إلى الإضراب العام- رغم كونها أتت مبدئيا احتجاجا على التدابير الحكومية في مجال الأسعار-متجهة إلى تعضيد المواقف السياسية للاتحاد الاشتراكي خاصة من قضية الصحراء. وهو ما ترجم من خلال المواجهة المفتوحة بين " النظام" وحزب الاتحاد الاشتراكي زهاء السنتين، والتي لم تعرف طريقها إلى الانفراج إلا مع بداية دورة أكتوبر البرلمانية سنة 1982، وعودة نواب المعارضة الاتحادية لممارسة دورهم" كمعارضة داخل النظام" فضلا عن موافقة الحزب على الاستفتاء وقبوله المشاركة في حكومة وحدة وطنية، وهو ما انعكس أيضا على الكونفدرالية التي وجدت نفيها ممثلة في الولاية التشريعية الرابعة بثلاثة نواب [1].

إن التوجه الاقتصادي والاجتماعي الذي أخذه المغرب، لا سيما منذ 1983، مع المراهنة على سياسة التقويم الهيكلي التي قامت أساسا على إعطاء الأسبقية للتوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية، كان له وقع حاسم في تعزيز الترادف الرامي على الخصوص إلى إذكاء البعد الاحتجاجي، وتحريك الملفات المطلبية ذات الطبيعة الاجتماعية ومن خلالها إثارة السياسة العامة برمتها وبالتالي التشكيك في وجاهتها [2]. فقد برز الاتحاد الاشتراكي عبر نوابه في البرلمان- خاصة – كمعارضين جذريين لسياسة الاقتصاد الحر التي استفحلت عقب تأسيس " الاتحاد الدستوري " وأخذه صفة الحزب "

---

[1] – يونس برادة : " طبيعة عمل أحزاب المعارضة ... " مرجع سابق ، ص 190 .

[2] – نفس المرجع السابق ، ص 189

الغالب والحاكم"[1] ، وقد ظهرت مساندة الكونفدرالية للحزب في معارضة هذه السياسة، إذ وقفت بجانبه سواء في الانتخابات الجماعية حيث دعت إلى مساندة مرشحي الحركة التقدمية التي وقفت بجانب نضال منظمتنا منذ نشأتها " [2]، أو في انتخابات 14 شتنبر 1984حيث دعت إلى الاصطفاف " جميعا في المقدمة الأمامية مع مرشحي الأحزاب التقدمية التي تضع على رأس برامجها إصلاح أوضاع العمال والدفاع عن مطالبهم، والتي تضامنت مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في نضالاتها التاريخية، وكان صوتها الصوت الوحيد الذي ارتفع في قبة البرلمان أو من خلال صحفها المناضلة، التي تعرضت بدورها للتغير و الحظر، مثل جريدتي " المحرر" و "ليبراسيون" مثلما تعرض مناضلوها لكل أشكال القمع و الاضطهاد [3].

كما أن الإضراب العام الذي دعا إليه في دجنبر 1990كل من "الإتحاد العام للشغالين بالمغرب" و "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل"، فضلا عن النقابة الوطنية للتعليم العالي أتى ليتوج علاوة على التنسيق بين الحزبين ، حزب الاستقلال وحزب الإتحاد الاشتراكي، في إطار المعارضة داخل مجلس النواب، وبالتالي بين المركزيتين النقابيتين، إدانة المعارضة للتوجهات الحكومية على مستوى السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة لتعثر الحوار الاجتماعي بين الحكومة و المركزيات النقابية الرئيسية. كما أنه

---

[1] – عثمان أشقرا : " الحركة الاتحادية ... " مرجع سابق ، ص 169 .

[2] – صمود واستمرار ، الجزء الأول ، مرجع سابق ص 133 .

[3] – نفس المرجع السابق ، ص 153.

اعتبر استمرار لمنطق ملتمس الرقابة الذي قدمته المعارضة في 14 مـــاي مـن الســنة نفسها[1]. وقد واكبت صحافة حزب الاستقلال و الاتحاد الاشتراكي بعدة مقـــالات علـــى أعمدتها مشروعية الإضراب العام (14ماي دجنبر 1990) و البيانات المشتركة للمركزيتين ك.د.ش.و إ.ع.ش.م. [2] كما شكلت تدخلات برلمانيي الإتحاد الإشتراكي وحزب الاستقلال امتدادا لإضراب 1990، حيث تم التذكير بدواعي و أهداف الإضراب[3].

---

(1) – يونس برادة : " طبيعة عمل أحزاب المعارضة .. " مرجع ، سابق ، ص 190 .

(2) – يحي بوقنطار : " تطور الحركة النقابية ... " مرجع سابق ، ص 94

(3) – حوارات مع نوبير الأموي عن قرب. مرجع سابق . ص57

وإذا كانت الكونفدرالية قد شكلت واجهة قوية للحزب في مواجهة النظام، فإن ذلك لم يمنعها من التماهي مع تغيرات موقع الحزب داخل اللعبة السياسية و خاصة التحضير للتناوب. فعقب فشل مشروع التناوب الأول نددت الكونفدرالية " بنسف المشروع الديمقراطي" [1]، كما شكل التوقيع على بروتوكول 1 غشت 1996 و المؤتمر الثالث للك.د.ش خلفية الإجماع الاجتماعي التي من شأنها أن تكون سلما اجتماعيا [2]، مما يمكن اعتباره تمهيدا و تسهيلا للمفاوضات بخصوص تناوب 1998، حيث سيعرف خطاب الأموي ليونة كبيرة ونوعا من المهادنة، وهذا ما توضح من خلال تصريحه لجريدة المستقلة في 5 أكتوبر 1998 حين أكد أنه يوجد بالمغرب هامش ديمقراطي كبير"وأنا كأحد أشد المعارضين لا أشعر بوجود حرية انتزعناها في العالم العربي إلا في بلدي، هناك مؤسسات وأصوات ترتفع وإفراغ للسجون من قدماء المعتقلين و العفو الملكي قد جاء بعد كفاحات، وأتى شاملا عام 1994 ..." [3]. إنه نوع من التماهي مع الموقع الجديد الذي صار يحتله الحزب داخل الحقل السياسي المغربي. وفي هذه الوضعية الجديدة (حكومة التناوب) والتي تشكل فيها الحكومة الجديدة أحد الملامح البارزة [4] ، ستشرع الكونفدرالية في إنجاز ما سمي " الأوراش الكونفدرالية " والتي سيشارك في إدارتها و متابعتها حوالي 200 ألف متطوع و متطوعة ...طيلة شهر كامل من 15 يوليوز إلى 15 غشت 1998 [5].وإذا كان

---

[1] – صمود واستمرار . الجزء الثاني ، منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، ص 496 .

[2] – الحسن اللحية : "مسارات النخبة السياسية بالمغرب ، دراسة في النخبة والانتخابات والنقابة " إفريقيا الشرق ، بيروت، لبنان 1998 . ص 12 .

[3] – حوارات مع نوبير الأموي ... ، مرجع سابق ص 190 .

[4] – صمود واستمرار . الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص 655 .

[5] – نفس المرجع السابق ، ص 657.

الأموي قد صرح بأن اختيار اليوسفي كوزير أول من طرف جلالة الملـــك ، و تكويـن حكومـــة " التناوب المشروع" ترك أصداء طيبة وارتياحا واسعا عند عمـــوم المواطنيـــن وعند الرأي العام الخارجي بدون استثناء، وأن هذا الأمر جـاء لكـون حـزب الاتحـاد الاشتراكي يستحق و مرشح منذ وقت بعيد لأن يكون مســيرا لوحـــده للشـأن العـام ببلادنـــا " [1]. فإلى أي حد سيبقى الأمر على ما هو عليه بعد الانشقاق الــذي سـيعرفه الحزب بعد المؤتمر السادس، بل بمجرد ظهور مؤشرات الإنشقاق قبيل انعقاد المؤتمر؟.

---

[1] - حوارات مع نوبير الأموي ...، مرجع سابق ، ص 191 و 192 .

المبحث الثاني : مظاهر تأثير الانشقاق الحزبي في الفعل النقابي

إذا كان النزاع حاملا للديناميـــة، وأحــد العوامــل المهمــة للتغيــير وللتعبئــة الاجتماعية[1] ، فإنه بصفته هاته، يغير مجرى العلاقات بين الأطراف [2] حيـــث يحــدث نوعا من اللانظامية، لكنه يخلق كذلك وضعية جديدة: حالة استثنائية[3] وتتمثل في القطيعة التي يخلقها في السير العادي للأشياء، ذلك أنه يضع النظام القائم موضع التساؤل أو حتــى موضع الخطر [4]، ولذلك فهو يحول دون اختناق النظام داخل الروتين القاتل-ويمكن مــن إيجاد روح الخلق والتجديد [5].

وبخصوص النزاع محل الدراسة والذي أدى إلى الانشقاق، يبدو أنه خضع لنفـس المنطق، فالعلاقة التي كانت تربط من قبل بين الكونفدرالية والاتحاد الاشتراكي للقـــوات الشعبية انتهت وأخذت شكلا جديدا، مما ترتب عنه "خلق وتجديــد" تجلــى فــي ظـــهور مؤسسات وعلاقات من نوع آخر، فأين يظهر هذا التغيير إذن ؟ ثم كيف ظهر؟.



(1) – J. Freud: "Sociologie du conflit ." Op. cit. . p 123.

(2) – Lewis – A- Coser : « Les Fonctions de conflits sociales» op. cit. page 26.

(3) – – J.Freud : " Sociologie du conflit ." Op. cit. . p 93.

(4) – Ibid. p 94

(5) – Lewis – A- Coser : « Les Fonctions de conflits sociales» op. cit. page 95.

المطلب الأول : فك الارتباط بين الكونفدرالية والاتحاد الاشتراكي.

بعد أن كانت النقابة تشكل مصدر قوة للحزب في موقعه كمعارضة، وبعدما كان هذا الأخير دعامة قوية للنقابة، فإن الانشقاق الذي سيحدث داخل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، سيضع حدا لهذه العلاقة ويحولها من علاقة تعاون وتنسيق إلى علاقة صراعية مبنية على الانتقادات ومحاولة الإضعاف المتبادل.

إن بداية تغير هذه العلاقة ستبدأ في الحقيقة قبيل الانشقاق" الرسمي"، ذلك أن هذا الأخير بدا حينها أمرا حتميا لا رجعة فيه، ولقد تعرض المؤتمر السادس للحزب بتفصيل لهذه المسألة، وليس غريبا أن يتطرق لذلك معتبرا "أن الدفع بعجلة التنمية السياسية ومضاعفة ديناميتها بات يقتضي التفكير المعمق في العلاقة بين النقابي والسياسي، وهي مسألة تتجاوز من بعض الوجوه إشكالية العلاقة بين النقابة والحزب كما تطارحناها منذ مدة من دون التمكن من التقدم في حسمها الموضوعي".[1]

لذلك فإنه وعكس ما كان سائدا من قبل لدى الحزب من توجه " يقضي بصفة ضمنية أو معلنة بالتوازي الشديد بين التحرك النقابي والدينامية السياسية، وكان مفهوما أن العمل النقابي من خلال معاركه الاجتماعية يعزز موازين القوى على جبهات الصراع السياسي" [2] فإن ذلك التوجه سيتغير بتغير موقع الحزب من المعارضة إلى تجربة " المشاركة في الحكم".

---

[1] – وثائق المؤتمر السادس. مرجع سابق ص 83.

[2] – وثائق المؤتمر السادس مرجع سابق ص 83

وسيظهر "أن هذا التوازي أصبح يشكل عبئا ثقيلا على انتظامية الصراع السياسي وتوافقاته المرحلية والاستراتيجية [1]. من مثل الدخول في تجربة التناوب...

إن هذه التجربة الأخيرة، والتي سيقودها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ستجعله يحس بأن "خللا ما بدأ يعتري علاقة السياسي بالنقابي بشكل مزدوج، على الساحتين الاجتماعية والسياسية معا، ذلك أن تراكمات التجربة وزخم المطالب الاجتماعية التي وجدت النقابة نفسها مطوقة بها، أوضحت بجلاء أن وتيرة العمل النقابي لا يمكنها أن تتقاطع بالضرورة في كل نقطة وفي كل لحظة مع وتيرة العمل السياسي، ولذلك فإن استمرار التوازي المشار إليه، على نفس الصورة وبنفس الطبيعة، قد يؤدي إلى إحدى النتيجتين : إما فرملة العمل النقابي أو تكبيل دينامية العمل السياسي." [2]

إن هذا التغير والتبدل في خطاب الاتحاد الاشتراكي تجاه الكنفدرالية الديمقراطية للشغل لن ينحصر في الجانب النظري فحسب، بل سيتعداه الى اتهام القيادة النقابية من طرف أعضاء التيار الاتحادي الممثل داخلها، ونعتها بالبيروقراطية والمركزية المفرطة[3] ...مما يظهر أن الصراع لم يعد منحصرا داخل حزب الاتحاد الاشتراكي بل امتد ليطال المركزية النقابية كذلك .هذه الأخيرة ستتهم الاتحاد الاشتراكي بمحاولة شق المركزية النقابية، ففي بيان صدر عن اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للصحة العمومية، المنضوية

---

(1) – نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) – وثائق المؤتمر السادس، مرجع سابق ص 84.

(3) – انظر تصريحات المنشقين عن الكونفدرالية بالجرائد. انظر مثلا تصريح الطيب منشد لجريدة الصباح على إثر تأسيس الفيدرالية الديمقراطية للشغل. الصباح عدد 931 السنة الثالثة 2003.

تحت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عقب الاجتماع الاستثنائي المنعقد بالمقر المركزي للكونفدرالية يوم 23 نونبر 2002، سيتم التنصيص على أن " فك الارتباط (ارتباط النقابة الوطنية للصحة العمومية) بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل، يندرج في إطار تنفيذ تعليمات لجهات حزبية برهنت أمام الرأي العام الوطني على تحولها إلى مجموعة إدارية للمصالحة والتوافق"[1] ...وتلك إشارة واضحة إلى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

لقد أصبح قاموس مخاطبة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حادا ولاذعا، فبعد أن كانت الدعوة تتم لمساندة "الحركة التقدمية" ، باتت الكونفدرالية تتهمها الآن "بالسوقية، والابتذال والسفاهة، والوقاحة وبصيانة وجهل ضيق الأفق والغباء»[2]، إنه إذن تغيير جذري في نظرة النقابة للحزب، يظهر بوضوح أن الارتباط الذي كان قائما فيما قبل بين الحزب والنقابة قد انفصل وانتهى....

---

[1] انظر نص البيان، منشور بجريدة مغرب اليوم. العدد 33 دجنبر 2002.

[2] جريدة الديمقراطية العمالية عد 2003/143.

المطلب الثاني : التأسيس لعلاقات جديدة "حزب –نقابة" .

إن الانفصال الذي سيحدث بين ك.د.ش وإ.ش.ق.ش سيدفع بالاثنين إلى العمل على خلق "مؤسسات" جديدة من نوع العلاقة حزب – نقابة، المركزية النقابية ستعمل على خلق حزب المؤتمر الوطني الاتحادي،أما حزب الاتحاد الاشتراكي فسيخلق نقابة جديدة، الفيدرالية الديمقراطية للشغل.

الفقرة الأولى:الاتحاد الاشتراكي–الفدرالية الديمقراطية للشغل: نموذج " خط نقل الحركة"

يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية "الفعل النقابي" أحد أهم أدوات الفعل السياسي، لذلك فقد عمل على خلق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل سنة 1978 ، إلا أن الانفصال الذي حدث بينهما جعله –أي الحزب –بدون واجهة نقابية، من هذا المنطلق سيأتي تأسيس الفدرالية الديمقراطية للشغل.

إن تبدل الظروف وتبين حقيقة الثقل الذي باتت تشكله النقابة بالنسبة للحزب بات يقتضي في نظر هذا الأخير "الاعتراف بوجود تمايز لوتائر عمل الحقلين، والبحث عن صيغ جديدة للتنسيق دون تبعية أو مسايرة مباشرة ".[1] هذه الصيغ الجديدة، والتي يبدو إحداثها أمرا مستحيلا بعد الانشقاق والانفصال الذي حصل بين الكونفدرالية والاتحاد الاشتراكي، ستدفع هذا الأخير، في محاولة لإيجادها، إلى خلق نقابة خاصة به تعكس

---

[1] – وثائق المؤتمر الوطني السادس ... مرجع سابق ص 84 .

تصوراته لحدود وكيفية تعامل الحقلين النقابي والحزبي، وقد شكلت الفدرالية الديمقراطية للشغل الطرف الثاني الذي بإمكانه - حسب الحزب-أن يخلق هذه الصيغ، وقد بدا ذلك واضحا على الأقل من حيث الخطاب، حيث جاء في كلمة السكرتارية الوطنية لمجلس التنسيق للفدرالية الديمقراطية للشغل أن ركوب هذا الخيار-أي النقابة الجديدة- "يلتقي وما دشنته حكومة التناوب التوافقي بقيادة الأخ المناضل عبد الرحمان اليوسفي، من حيث ارتباطنا بمشروع مجتمعي يتوخى أولا وقبل كل شيء إنقاذ المغرب من وضع التدهور الخطير الذي كاد أن يعصف بمكتسبات، بلادنا، ولنواجه أوضاع مغرب اليوم على قاعدة حقائق بلادنا ومتطلباتها غذ لتأمين مستقبل المغرب "[1] من هنا يظهر ذلك التهامي الكبير جدا بين موقف وموقع الحزب الجديد وبين ما يمكن أن تقوم بهالنقابة من مساندة ودعم كبير للحزب، وبذلك تكون العلاقة الرابطة بين حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والفدرالية الديمقراطية للشغل تندرج في خانة نموذج خط نقل الحركة وما يدل على ذلك أكثر هو الحضور القوي للاتحاديين داخل أجهزة النقابة الجديدة ، فالمكتب الوطني الفدرالي مثلا يتكون من 127 عضوا، أغلبهم من الاتحاد الاشتراكي إذ يتجاوز المنتمون إليه 100 عضوا [2]، وحسب هذا النوع من العلاقة فإن الحزب يحتوي النقابة وله



[1] - كلمة السكرتارية الوطنية لمجلس التنسيق . جريدة الاتحاد الاشتراكي ، العدد 7178 . سنة 2003 .

[2] - جريدة الصباح ، العدد 231 ، السنة الثالثة ، 2003 .

الأولوية على هذه الأخيرة، لأنه – وخلافا للنقابة التي تهتم بالمشاكل اليومية للعمال – يقرر التوجهات الكبرى ويتحمل مسؤولية مصير المجتمع بأكمله[1].

وتمثل علاقة حزب الاستقلال بالاتحاد العام للشغالين بالمغرب الوجه الأكثر تجسيدا لهذا النوع من العلاقات لذلك لا نجد تناقضا بين مواقف القيادة الحزبية ومواقف القيادة النقابية بل إن وجود القيادة النقابية غير متحقق إلا بالقدر الذي تسمح به القيادة الحزبية، فعبد الرزاق الذي يرأس هذه المركزية النقابية منذ 1963 يعتبرها لسان حزب الاستقلال داخل الأوساط المهنية. وحين نعود إلى كلمة الأمين العام للحزب في المؤتمر السابع لهذه المركزية النقابية يتضح لنا هذا الاستتباع المطلق . وتتحدد مواقف الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمواقف حزب الاستقلال سلبا وإيجابا. فعند تأسيس هذه المركزية النقابية سنة 1960 ، وكان حزب الاستقلال مشاركا آنذاك في الحكومة فقد ساندت العمل الحكومي، وعندما انتقل إلى " المعارضة " سنة 1963 انتقلت معه بدورها، وحين عاد الحزب إلى الحكومة سنة 1977 ساندت من جديد الأغلبية الحكومية، ثم عادت إلى المعارضة منذ سنة 1985 بعودة الحزب إليها إلى حدود تشكيل حكومة 14 مارس 1998 التي شارك فيها حزب الاستقلال[2] .لذلك نتساءل إلى أي حد ستحافظ العلاقة بين الاتحاد الاشتراكي والفيدرالية الديمقراطية للشغل على سمات العلاقة القائمة على الأقل حاليا؟ ألا

---

(1) – Abdelatif Menouni : institutions politique et droit constitutionnel. Tome I Ed Toubkal 1991 p 166

(2) – محمد ضريف : " الحقل السياسي المغربي : الأسئلة الحاضرة والأجوبة الغائبة " منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، الطبعة الأولى 1998 ص 79 .

يمكن أن تعيد تجربة حزب الاستقلال مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وخصوصا وأن البدايات تبدو متشابهة إلى حد بعيد ؟ أم أن رهانات الفاعلين السياسيين[1] ستدفع مرة أخرى إلى انشقاق جديد ثم علاقة جديدة ثم ... ؟

الفقرة الثانية:الكونفدرالية الديمقراطية للشغل - حزب المؤتمر الوطني الاتحادي : نموذج العمالية .

في هذا النوع من العلاقة، تكون النقابة الأصل في خلق الحزب، المدعو إلى تكملة ومساندة عمل النقابة على المستوى السياسي، وخصوصا الدفاع داخل قبة البرلمان عن الإصلاحات الاجتماعية الضرورية لتحسين وضعية العمال [2] .

في هذا الإطار يمكن إدخال نوع العلاقة التي تربط بين الكونفدرالية والمؤتمر الوطني الاتحادي، وهو النموذج الذي يجد أصله - خصوصا- في بريطانيا حيث يتميز بتبعية الحزب للنقابة إذ تزود هذه الأخيرة الحزب بمناضليه وتساهم في دعمه ماديا بتمويل حملاته الانتخابية كما هو الشأن بالنسبة للحزب العمالي [3].

لقد برز التيار النقابي كأحد أهم مكونات ما سمي بالحركة التصحيحية وبعد الانفصال الذي سيحدث داخل هذه الأخيرة سيقوم هذا التيار بتأسيس المؤتمر الوطني الاتحادي، ولعل هذا الأمر يحيلنا على دور الاتحاد المغربي للشغل في تأسيس الاتحاد

---

[1] - يطلق لفظ فاعل سياسي على كل فرد أو جماعة تؤثر على عملية صنع وتنفيذ القرار في أي نظام سياسي . انظر موسوعة العلوم السياسية ، مرجع سابق ص 490 .

[2] - Ibid. p : 165.

[3] - حسن قرنفل : "المجتمع المدني والنخبة السياسية اقصاء أم تكامل؟" مطابع افريقيا الشرق 1997 . ص 64 .

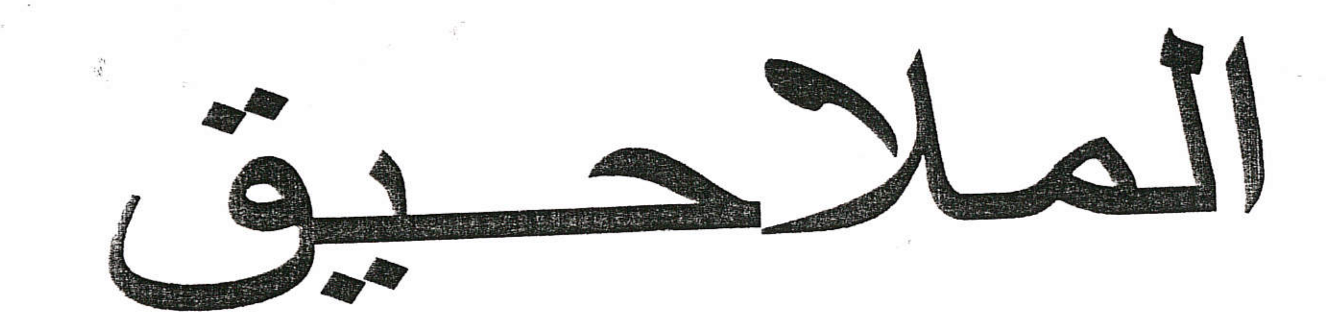
الوطني للقوات الشعبية. ، فعندما تعلق الأمر بتنظيم حركة 25 يناير، كان الاتحاد المغربي القوة الأكثر تنظيما ... وبفضل مساندته الفعالة تم تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وبذلك فقد وجدت النقابة نفسها مدمجة داخل الحزب، وكل شيء مؤهل لأن يقوم قياديوها بالدفاع، داخل الحزب عن مفاهيم النقابة أكثر من أن يتصرفوا كأعضاء حزبيين [1]، وهو ما رآه البعض داخلا في خانة نموذج " العمالية "، معتمدا في رأيه على تصريح للكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل : " الاتحاد الوطني خلق بأطر الاتحاد المغربي للشغل في مقرات الاتحاد المغربي للشغل، بجريدة مطبوعة بمطابع الاتحاد المغربي للشغل .. [2]" .

نفس الأمر يبدو منطبقا على علاقة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والمؤتمر الوطني الاتحادي ، فهل ستتمكن الكونفدرالية من الحفاظ ولو نسبيا على خصائص علاقة " النقابية العمالية " التي تربطها بالمؤتمر الوطني الاتحادي ؟ أم أن تفاعلات الحقل السياسي المغربي وما قد يحدث من تطورات في موقع الحزب ستعمل على تكرير تجربة الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ؟!.

---

(1) – A. EL BENNA : " naissance et développement de la gauche marocaine issue de mouvement nationale : le cas de L'U.S.F.P op. cit. . P 146.

(2) – Abdelatif Menouni : institutions politique et droit constitutionnel . Tome 1 op .cit. p 165


الملاحق

بيان الانسحاب من المؤتمر الوطني السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

باسم كافة المناضلات والمناضلين المخلصين للخط النضالي الاشتراكي والديمقراطي للاتحاد الاشتراكي المتشبثين بهوية حزبهم وقيمه النضالية الإنسانية والمجتمعية، استمرارا في الوفاء لحركة التحرير الشعبية ودم الشهداء نعلن للرأي العام الوطني والدولي وللأمة المغربية بكل مكوناتها عن انسحابنا الجماعي وذلك للاعتبارات التالية:

+ تزوير عمليات الإحصاء بالإنزال والإقصاء التي استهدفت المخلصات والمخلصين من الأسرة الاتحادية.

+ فبركة انتخاب المؤتمرين والمؤتمرات وإغراق المؤتمر بعناصر لا صلة لها بالاتحاد .

+ مصادرة الرأي المخالف بممارسة كل أنواع الإرهاب الفكري والمادي على المناضلين .

+ الاستفراد بصياغة التقريرين الأدبي والمالي لمصادرة حق الاتحاديين في مناقشة التجربة والأداء الحزبي في مختلف المجالات والواجهات منذ المؤتمر الوطني الخامس إلى اليوم.

إغراق المؤتمر ب "لجنة تنظيمية " مؤلفة من كائنات مأجورة مقابل تعويضات مالية لممارسة العنف الجسدي والنفسي على المؤتمرين والمواطنين.

إغلاق الجلسة الافتتاحية وحصر الحضور فيها باعتماد الدعوة الاسمية وذلك لإقصاء الاتحاديين والمواطنين المتعاطفين وحرمانهم من حق الحضور والمشاركة فيها.

+خرق كل الاتفاقيات السياسية والإجرائية التي توافقت عليها الأجهزة المقررة للحزب.

ورغم ما تحملناه كمناضلين من جهد وصبر إلى آخر لحظة من التحضير للمؤتمر، وما قدمناه من عطاء من أجل تعاقد بين كافة الاتحاديين وتحصين وحدة

الحزب فكريا وسياسيا وتنظيميا لتمكين الشعب المغربي من حزب سياسي قوي وحداثي قادر على مواجهة تحديات العصر بكل مخاطره، فإن الأطراف الأخرى ظلت مصرة على نهج خطة التفكيك بدل امتلاك فكر التجديد والحداثة وترجمته في آليات لصنع القرار الفعلي لكل المكونات الحزبية.

لقد كنا نسعى لتحقيق مصالحة تاريخية تؤمن استمرارية حركتنا كقوة فاعلة في المجتمع والتاريخ بالرغم من انحراف البعض عنها منذ 1984 في العديد من المحطات واللحظات.

لكل هذه الحيثيات وغيرها فإننا بعد انسحابنا من هذا المؤتمر، نحتفظ لانفسنا بحق اتخاذ المواقف والمبادرات التي تفرضها علينا مسئوليتنا السياسية والتاريخية"

البيــان العــام

الصادر عن المؤتمر الوطني
السادس لـ إ.ش.ق.ش

إن المؤتمر الوطني السادس للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المنعقد بالدار البيضاء من 29 مارس إلى 2 أبريل 2001، بعد دراسته ومناقشته للأرضية السياسية والأرضية التنظيمية وتقرير المكتب السياسي المقدم من طرف الكاتب الأول للحزب الأخ عبد الرحمن يوسفي، إذ ينحني بخشوع وإجلال أمام أرواح شهداء التحرير والديمقراطية، وبعد استحضار السياق المحلي والجهوي والدولي الذي ينعقد فيه، يعلن ما يلي:

أولا على المستوى المذهبي العام:

إن الحقبة الزمنية التي مرت منذ انعقاد المؤتمر الوطني الخامس و التي اتسمت بتعاقب تحولات بنيوية على التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا، وعلى مستوى العوامل الضابطة لحركية الرأسمال وقوى الإنتاج والمبادلات، وتنظيم السوق على المستوى العالمي وعلى مستوى التوازنات الجيوسياسية التي ترتبت عن نهاية الحرب الباردة، إن هذه الحقبة أفرزت ديناميكية جديدة لم تكتمل بعد، ولم ينحصر مداها، الشيء الذي يفرض مراجعة الذات، وطرح السؤال، والبحث عن الجواب القادر على منح قوى التغيير المؤمنة بقيمة الإنسان وموقعه المركزي كهدف لكل تطور وابتكار وإنجاز، فعالية و تقدما.

وفي هذا الصدد، فإن واقعنا المجتمعي، المتسم بكثير من الفوارق في الدخل وفي حظوظ الاندماج الاجتماعي الكريم، يجعل اختيارنا الاشتراكي الديمقراطي ذا راهنية أكثر من أي وقت مضى، خاصة والبشرية اليوم تتحرك لمواجهة العواقب السلبية لعولمة أريد لها أن تكون وحشية عبر تشييء الإنسان واختزاله إلى مستهلك فقط.

فالاشتراكية الديمقراطية التي تقوم على الجمع بين تحقيق التراكم الاقتصادي والتوزيع العادل لفوائد التنمية، وصيانة التطلعات الفكرية والثقافية، وتوسيع مجال المشاركة الفعلية في صنع

القرارات وتعميم المعرفة، إنما هي نموذج مجتمعي قائم على قيم التضامن والتكافؤ في الفرص والعمل من أجل الحياة الكريمة. وهي كذلك مقاربة إنسانية للعلاقات بين الإنتاج والتبادل والاستهلاك. ومن ثمة فالاتحاد الاشتراكي الذي تمتد جذوره إلى أعماق التراث المغربي، قد اعتبر منذ المؤتمر الاستثنائي أن معطيات حضارتنا الإسلامية، تشكل قاعدة مرجعية متلائمة مع التوجه الاشتراكي في تدبير الشأن العام وتنظيم علاقات الإنتاج وتوزيع الدخل.

فتعاليم ديننا الحنيف التي نحن مؤمنون ومتشبعون بها هي منطلق أساسي نحو قيام مجتمع متضامن، متآخي ومتساوي في الحقوق والواجبات. وستظل القيم الإسلامية الحنيفة نبراسا ينير طريقنا يتعين على جميع مكونات مجتمعنا اجتناب التعامل الاستعمالي معها، والسهر على صيانة قدسيتها وسموها فوق كل الحسابات السياسية الظرفية.

ثانيا : على المستوى السياسي العام

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي ناضل طوال أربعين سنة من أجل إقرار الديمقراطية كنموذج مهيكل ومسير للنظام السياسي في بلادنا قد أظهر نضج توجهاته، حين أخذ على عاتقه مسؤولية المشاركة بجانب جلالة المغفور له الحسن الثاني في فتح مسيرة سياسية إصلاحية ومجددة تتوخى تجاوز الأزمة المؤسسية الخانقة التي كانت البلاد متخبطة فيها.

وهكذا حين قرر خوض تجربة التناوب التوافقي كان يضع نصب عينيه هدف الرقي بالمسلسل الإصلاحي المؤسسي إلى مستويات تجعل دواليب الدولة وأدوات تدبير الشأن العام وفضاء الحرية ومجال العدالة خاضعة لقيم الشفافية والعقلانية، والفعالية، وذلك في إطار نهضة جديدة للملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية.

والمؤتمر إذ يستحضر حصيلة تجربة التناوب، ويقدر المبادرات الأولى للعهد الجديد لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبعد دراسة معمقة للنتائج التي أفرزتها التجربة سواء على مستوى المؤسسة التشريعية أو الجهاز التنفيذي أو الحقل السياسي، وعلاقات التحالف الحزبي أو فضاء الحريات والمشاركة الشعبية في الحياة السياسية، أو على مستوى الحركة الاجتماعية الواقعية وأشكال تعبيرها، أو على مستوى حقل الإنتاج والاستثمار وتوزيع الدخل، فإن المؤتمر يؤكد صواب نجاح قرار خوض هذه التجربة لما أفرزته من معطيات معبرة بخصوص الحقبة السياسية المقبلة، ونحيي الأخ عبد الرحمن يوسفي على حنكته في تدبيرها، وما استطاع إنجازه على مستوى إعادة الاعتبار لمؤسسة الوزير الأول، والمؤسسة الحكومية بصفة عامة، بالرغم من صعوبات الظرفية الاقتصادية والاجتماعية التي تحمل فيها الاتحاد هذه المسؤولية الصعبة.

إن معطيات هذه التجربة تبرز أنها ليست سوى حلقة أولى من مسيرة الانتقال الديمقراطي، لن يضمن تأثيرها بشكل تام إلا إذا استرسلت عبر مسلسل متنامي للإصلاح المؤسسي والسياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي.

ومن أجل ذلك فالاتحاد الاشتراكي يعلن عن تعبئة قواعده في جميع الفروع والأقاليم انطلاقا من هذا المؤتمر لتهييء ظروف ربح رهان الإصلاح، كما يعبر عن إرادته في الانفتاح على كل الفعاليات الديمقراطية والتقدمية التي تشاطره الالتزام بقضايا الحرية والديمقراطية والعدالة من قوى الكتلة الديمقراطية واليسار والتحديث، لأن كسب الحقبة المقبلة يتطلب انخراطا واسعا للقوى الحية في إطار نمط من التحالف يستفيد من التجربة الماضية ليطورها حتى تصبح استراتيجية التحالف أداة لاقتحام حقول جديدة في مجال الحرية والمشاركة الشعبية، وليست غاية في حد ذاتها أو إطارا تفتقد فيه ضوابط أخلاقيات التضامن والمسؤولية المشتركة.فاليوم، وبفضل تجربة التناوب وما تحظى به من مساندة ملكية ثمينة، تتوفر قوى الإصلاح على فرصة سانحة لوضع مسيرة الديمقراطية في اتجاه لا رجعة فيه.

ان الحقبة المقبلة يجب أن تدشن لإطار علائقي مؤسسي وسياسي وحزبي جديد ينطلق من إنجاز عدد من الإصلاحات الأولية في مقدمتها :

أولا : مراجعة سير البنيان التشريعي القائم على غرفتين في اتجاه تجاوز البطء في العمل، والاختصاص المزدوج. وفي هذا الصدد يوصي المؤتمر بضرورة الانكباب على تجربة البرلمان الحالي ومعالجتها بناء على معطيات منظومة جديدة للعلاقة التي يجب أن تجمع بين الحرص على الاقتراع العام المباشر الذي هو القاعدة الأساسية لضمان المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وبين أنماط الاشتراك الأخرى للفعاليات الجهوية والمهنية والاقتصادية.

كما يوصي المؤتمر في نفس الاطار بضرورة الإسراع بإخراج مشروع القانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومشروع مؤسسة الوسيط.

ثانيا : مراجعة نمط الإقتراع الخاص بالإنتخابات المحلية والتشريعية، وذلك في اتجاه اعتماد الاقتراع بالنسبية على مستوى انتخاب المؤسسات الترابية والاقتراع في دورتين بالنسبة للبرلمان.

ثالثا : تخفيض سن الانتخابات إلى 18 سنة وسن الترشيح إلى 21 سنة.

رابعا : توسيع اختصاصات البرلمان لتشمل حق إحداث لجنة دائمة خاصة بمراقبة المؤسسات العامة.

خامسا : استصدار ميثاق جماعي جديد يعيد الاعتبار للشأن المحلي ويوحد الكيانات الحضرية، ويقوي من ضوابط الشفافية والمحاسبة، مع إعادة النظر في التقطيع الإداري.

سادسا : إعمال كل المساطر القضائية والإدارية لضمان حرية التصويت ونزاهة الانتخابات وممارسة أساليب شفافية الإقتراع

سابعا : تقوية سلطة الوزير الأول ومسؤوليته، بجعل الحكومة برمتها مسؤولة أمام نواب الأمة والملك، وبالتالي منسجمة مع منطق تقديم الحساب للرأي العام دون تمييز بين هذا المرفق الوزاري أو ذلك، وذلك طبقا لمقتضيات الدستور.

ثامنا : استصدار قانون للحريات العامة يضمن الحقوق، وينمي ثقافة المسؤولية داخل جتمع.

تاسعا : مواصلة عملية تخليق الحياة العامة ومراقبة تدبير الموارد العمومية والمرافق العامة ع تقوية دور المجلس الأعلى للحسابات وفروعه الجهوية.

إن هذه الإصلاحات السياسية والمؤسسية لمن شأنها أن تعطي للديمقراطية المغربية أبعادها تاريخية و يتمكن من إذكاء الأمل وسط الجماهير وخاصة الشباب منهم، وهو أمر من الأهمية مكان لان كسب رهان المشاركة في الانتخابات أهم مسلك لبلوغ هذا التحديث السياسي والبناء لديمقراطي

ثالثا: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

لقد أظهرت السنوات الأخيرة مدى هشاشة الاقتصاد المغربي سواء في مكوناته الفلاحية أو لصناعية، الشيء الذي يعني أن السياسات الاقتصادية المتبعة في الثمانينات على أسس من التعاقد مع المنظمات المالية الدولية كانت فاشلة كل الفشل، حتى في خلق ديناميكية بنيوية للتوازنات المالية الداخلية والخارجية. فالإدعاء بالخبرة والمعرفة التقنية تجد تكذيبا قاطعا لها، لذلك أصبح لزوما على بلادنا صياغة إطار اقتصادي مرجعي جديد بعيدا عن الإجراءات الموسمية والترقيعية، إطار يستهدف إعادة توجيه النسيج الإنتاجي بقصد تحريك الاستثمار في القطاعات التي تفرز قيمة إضافية عالية، وتشجع اكتساب التكنولوجيا. وهو إطار يجب أن يدعم بتحريك عوامل تنمية السوق الداخلية، خاصة بالنسبة للحاجيات الأساسية كالسكن والتجهيزات الأساسية،

على أن نجاعة هذه السياسة الاقتصادية تكمن في القدرة على تحريك القطاعات المنتجة لفرص الشغل والموظفة للكفاءات.

فعلى السياسة الحكومية ان تعطي في الفترة المقبلة دفعة قوية لتحسين البنية الاقتصادية بخصوص المساطير والإجراءات الإدارية ودور القضاء والجماعات المحلية والسلطة الترابية،

وإذا كان من الضروري مراقبة التوازنات المالية الداخلية والخارجية، فإن سياسة اقتصادية ومالية متجددة تفترض تنويع أشكال التدخل على المستوى النقدي والمصرفي والجبائي، وذلك في أفق إفراز موارد عمومية مواتية لتحريك الاستثمارات العمومية وتحفيز الرأسمال الخاص.

وفي نفس السياق يوصي المؤتمر بخلق أدوات جديدة محركة للاستثمار ولسياسة التصدير، لان هناك تخلفا كبيرا على المستوى المؤسسي والتنظيمي في هذا المجال بالمقارنة مع ما هو سائد في البلدان المنافسة لنا في حوض الأبيض المتوسط.

والمؤتمر إذ يستحضر استحقاق سنة 2010، وقيام الفضاء الاقتصادي الاورو متوسطي،
أن إعادة توجيه مسلسل برشلونة يتطلب الرفع من إيقاع و أشكال التعاون و البرامج المصاحبة
ـساديات الجنوب في الانتقال الاقتصادي بالشكل الذي يجعل سياسة الانفتاح التجاري لا تتم
مصالح بلدان الجنوب.

ولابد من التذكير هنا بأن المقصود من الشراكة الأورو متوسطية هو بالدرجة الأولى تقليص
ـة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين ضفتي المتوسط، ففي ذلك المبتغى نجد الأجوبة
ـمة لضمان الأمن والاستقرار للمنطقة.

وفي هذا الإطار يمكن كذلك تصور معالجة ناجعة لمسألة الهجرة وتدبيرها بناء على
ـؤولية المشتركة بين بلدان الضفتين، وخاصة في مواجهة قنوات المتاجرة في اليد العاملة
ـومة مسببات الفقر التي تشكل العنصر الأساسي في تشجيع الهجرة غير القانونية، والتي لا
ـ لها غير تنظيم اتفاقيات ثنائية في مجال اليد العاملة.

إن المؤتمر بعد تحليل معطيات المسألة الاجتماعية، ليؤكد ما جاء في التقرير التوجيهي للأخ
ـتب الأول بضرورة توجيه السياسة الاجتماعية على أساس من التعاقد الاجتماعي بين الفاعلين
ـتماعيين ومنظماتهم، والقطاع الخاص والدولة، وترتيب شروط سياسة جديدة للادخار وإعادة
ـيع الدخل على أسس تسمح بنقل موارد مضبوطة بنيويا بقوانين ومؤسسات إلى العالم القروي
ـئات المعوزة ، وتقوية شبكة الحماية الاجتماعية.

في نفس الإطار على السياسة العمومية أن تتجه صوب معضلتين أساسيتين، وهي معضلة
ـالة الشباب، ومعضلة التربية والتكوين ومحو الأمية، وذلك بإذكاء السياسة العمومية الخاصة
ـساحبة الشباب في تحسين فرص الاندماج سواء عبر البرامج التشجيعية أو عبر الحوافز
ـبائية، فعلى الدولة والقطاع الخاص أن يتعبأ من أجل هذه المهمة الأساسية.

وعلى مستوى أخر، فإن تطبيق توجهات ميثاق التربية والتكوين يتطلب مضاعفة الجهود
ـفع من إيقاع الإصلاح عبر جدولة زمنية جديدة، تتمحور حول الإصلاحات الاستعجالية
ـبرامج ذات المدى المتوسط. وفي نفس السياق على برامج محو الأمية ان تكتسب مزيدًا من
ـقلنة والتنظيم حتى لا تزيغ عن مقاصدها النبيلة، وتسقط في منطق الاستعمال السياسي،
ـنضاء على هذه الآفة الخطيرة في أفق العشر سنوات المقبلة يجب أن يصبح أولوية وطنية تعبئ
ـ الدولة الموارد الضرورية في إطار من التكامل بين السياسة العمومية وعمل منظمات المجتمع
ـني. ومن جهة أخرى، يتبنى المؤتمر باعتزاز التوجه الذي جاء في التقرير التوجيهي بخصوص
ـريس اللغة الأمازيغية.

إن الاتحاد الاشتراكي مؤمن بأن التماسك الاجتماعي بقدر ما يتطلب توسيع شبكات

التضامن، بقدر ما يتغذى كذلك بالاهتمام بالقضايا المجتمعية وفي مقدمتها فسح المجال للنساء للمشاركة الفعلية، وعلى قدم المساواة في كل ميادين الحياة العامة. بقدر ماتكون المرأة مسؤولة عن أفعالها أمام القضاء، بقدر ما يجب أن تتمتع بكل حقوقها القانونية والتنظيمية والإدارية، وذلك بإصلاح مدونة الأحوال الشخصية وترسانة القوانين الوضعية ذات العلاقة وبتحسين الفرص المتاحة أمام المراة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي هذا الصدد فان المؤتمر يوصي بأن تعتمد الدولة مقياس 20% في إسناد كل المهام العمومية، وفي التمثيلية النيابية والمحلية المرأة.

على مستوى القضية الوطنية

يؤكد المؤتمر على أن العراقيل التي وضعت من طرف الانفصاليين أمام تطبيق المخطط الأممي التسوية، يعد موقفا معاديا لفتح المنطقة المغاربية على وضع جديد سيما والطرف الأخر لم يتجاوب مع طلب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد جيمس بيكر. وفي هذا الصدد، يجدد الاتحاد الاشتراكي التأكيد على أن نظامنا الديمقراطي الذي ينظم تراتبية السلطة في بلادنا وتوزيعها على المستوى المركزي والجهوي والمحلي يشكل إطارا ملائما للاندماج الديموقراطي لكل الصحراويين المتشبتين بمغربيتهم في ظل سيادة المغرب وقيادة ملكه ووحدة كيانه الوطني والترابي.

وبهذه المناسبة، يحيي المؤتمر القوات المسلحة الملكية وقوات الدرك والأمن والقوات المساعدة و التي هي الدرع الواقي لوحدتنا الترابية بقيادة قائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله. كما يوجه التحية إلى إخواننا الصحراويين الأوفياء ببلدهم وملكهم، ولإخوتنا المحتجزين الذين يمنعون قهرا من الالتحاق بوطنهم. إن الاتحاد الاشتراكي يجدد بهذا الخصوص مطالبة اللجنة الدواية للصليب الأحمر والهلال الأحمر كي تتدخل لرفع القهر المفروض في مخيمات لحمادة. وبالنسبة للمدينتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، فالمؤتمر إذ يؤكد مغربية هذه الأجزاء المحتلة من ربوع وطننا، يرى أن السلطات الإسبانية والاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يظلا متغافلين عن هذا الملف الذي يشكل إحدى القضايا الجيوسياسية التي يتعين معالجتها، علما بان الامل معقود على الشراكة الأورومتوسطية لفتح منطقة البحر الأبيض المتوسط على ديناميكية من التعاون والاندماج.

والمؤتمر يوصي في هذا الاطار قيادة حزبنا باتخاذ مبادرات اتجاه رفاقنا في الأحزاب الاشتراكية الأوروبية، وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني للاسراع بتناول لهذا الموضوع الأساسي بالنسبة لبلادنا، وإيجاد حل له في إطار السيادة المغربية.

على المستوى المغاربي والعربي والتضامن الدولي:

إن المؤتمر ليعبر عن أسفه للوضعية الجامدة التي توجد فيها بنيات اتحاد المغرب العربي نتيجة غياب إرادة سياسية واضحة لتجاوز الصعوبات الظرفية وفتح مسلسل جديد مبني على التآخي وحسن الجوار لاجتناب منطقتنا كل متاعب جيو سياسية. غير أن الأوضاع التي توجد عليها منطقتنا لا تؤدي مع الاسف الى خلق بيئة إيجابية تحول مناطق التوتر وسوء التفاهم إلى مجالات للتعامل والحوار. ولهذا فان على قيادتنا ان تقوم باتخاذ كل المبادرات لفتح صفحة جديدة في تاريخ بلدان مغربنا العربي.

يعبر المؤتمر عن مساندته للسلطة الوطنية الفلسطينية وقائدها الأخ أبو عمار ياسر عرفات، وللانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني المدافع عن حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة عاصمتها القدس. ويشجب الخيار الصهيوني الذي يواجه مطالبة العالم بإقرار السلم والسلام في المنطقة بالقتل والتقتيل.

إن الاتحاد الاشتراكي، وهو يستحضر هذه الوضعية الخطيرة ، يرى أن الحكومات العربية مطالبة بالتعبئة الفعلية لمواجهة هذا المخطط الرهيب، والتصدي له على كافة الواجهات، خاصة على مستوى الأمم المتحدة، كي تتخذ جميع الإجراءات لحماية المدنيين العزل وفرض المسؤولية الدولية على إسرائيل.

والمؤتمر وهو يستحضر الأوضاع الجائرة المفروضة على الشعب العراقي يجدد تضامنه المطلق مع هذا الشعب العربي البطل، ويطالب المجتمع الدولي التدخل لرفع الحظر عن العراق وتمكينه من كل عناصر السيادة الوطنية على ترابه وثرواته.

كما يعبر المؤتمر عن تضامنه الفعلي مع الشعوب الإسلامية المناضلة من أجل حريتها وانعتاقها، وكذلك عن إيمانه بأن القارة الإفريقية هي في حاجة لمقاربة جديدة تمكنها من الخروج من ورطة التخلف والتهميش والفقر والحرب.

وعلى المستوى الأممي يحيي المؤتمر الأممية الاشتراكية ودورها الأساسي في تجديد الفكر الاشتراكي في هذه الحقبة التاريخية التي تتسم بمد العولمة وهيمنة منطق السوق كمحدد للقيم وكمهيكل للمجتمعات، ويوصي بمواصلة العمل في اللجنة التوجيهية حتى استكمال الأرضية المذهبية المطلوبة.

إن المؤتمر، وهو يختتم أشغاله بعد مصادقته على التقرير التوجيهي الذي تقدم به الأخ عبد الرحمن يوسفي والتقرير المالي، وتقارير لجنة الفرز ولجنة التنظيم، ولجنة الأرضية السياسية يشيد بالكلمة التوضيحية للأخ الكاتب الأول في الجلسة العمومية وما اتسمت به من روح النقد والنقد الذاتي، وما فتحته من أفق عمل بالنسبة للحزب.

وانطلاقا من هذه المقررات يجدد المؤتمر التأكيد على أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كإطار مستقبل لكل عطاءات المجتمع سيضاعف الجهود ويتخذ المبادرات الملائمة لمد الجسور مع كل الفعاليات الديمقراطية والتحديثية لتوسيع صف أنصار الإصلاح والبناء الديمقراطي، على أن مسؤولية الاتحاديين في هذه الظرفية تكمن في الاندفاع نحو إصلاح الهياكل التنظيمية المحلية والإقليمية والمركزية في اتجاه تنمية الديمقراطية الداخلية على مستوى اتخاذ القرار وفتح المناقشات في المواضيع الأساسية لطرح السؤال الوجيه وإيجاد الجواب الناجع له.

وفي هذا الصدد يعلن المؤتمر عن تبنيه للبرنامج العملي الذي اقترحه الأخ عبد الرحمن يوسفي على المؤتمرين والمتمثل في تنظيم المؤتمرات الإقليمية والقطاع النسوي والشبيبة الاتحادية والتنمية القروية والإعلام الحزبي والسياسية الاقتصادية والمالية والقضايا الثقافية، كما يهيب بجميع الاتحاديين أن يواصلوا التعبئة في إطار استكمال الإحصاء، والانفتاح على الراغبين في الانخراط في الحزب.

إن المؤتمر إذ يجدد ترحمه على شهداء الوحدة الترابية والديمقراطية وعلى من فرقتهم المنية عنا جلالة المغفور له الحسن الثاني، وعبد الرحيم بوعبيد، وعبد اللطيف بن جلون، ووديعة الطاهر، الحبيب سيناصر، ثوريا السقاط، عبد الرحمن القادري، محمد زنيبر، زيد أوميدو، محمد باهي، محمد السملالي، وسيدي حمو العليم و محمد الحيحي، طالبا العلي القدير أن يرحمهم ويسكنهم فسيح جناته مع الشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقا.

عاش المغرب

عاش الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية

لـ إ ش ف ش

1 - عبد الرحمان اليوسفي
2 - محمد اليازغي
3 - عبد الواحد الراضي
4 - محمد جسوس
5 - نزهة الشقروني
6 - فتح الله ولعلو
7 - عبد القادر باينة
8 - محمد الصديقي
9 - عبد الهادي خيرات
10 - الطيب منشد
11 - محمد الأشعري
12 - ادريس لشكر
13 - العربي عجول
14 - فطوم قدامة
15 - خالد عليوة
16 - الحبيب المالكي
17 - عبد الرحمان شناف
18 - بديعة الصقلي
19 - محمد كرم
20 - فاطمة بلمودن
21 - عبد الرفيع الجواهري
22 - رشيدة بنمسعود
23 - وفاء حجي
24 - أحمد أبوه
25 - خديجة اليملاحي
26 - حسن السرغيني
27 - أحمد الريح
28 - ادريس العراقي
29 - أمينة الطالبي
30 - محمد بوزبع
31 - خديجة بدوري
32 - محمد المرغدي
33 - نجيب الخدي
34 - محمد امباركي
35 - حفيظ بوطالب جوطي
36 - الحسين الكافوني
37 - محمد توفيق بلحسن
38 - فاطمة هرباز
39 - علي الكعواشي
40 - أحمد قاسمي
41 - الحسين الفهيمي
42 - محمد ملوك
43 - مصطفى لالي
44 - الصديق كاسم
45 - ادريس أبو الفضل
46 - عبد الحق عندليب
47 - مليكة زنبوع
48 - حميد اعبيدة
49 - حسن حوس
50 - الحسين اومنخرز
51 - عبد الرزاق مويسات
52 - خديجة المتوكل

53 - الحسين كوحميد
54 - مصطفى المتوكل
55 - محمد جبري
56 - سليم كمال
57 - لحسن العود
58 - سيدي أحمد المتوكل
59 - اومكملتو كمال
60 - أحمد موساس
61 - علي المرابطي
62 - عبد الله بلاهي
63 - صالح بلكاضي
64 - المصطفى حمزة
65 - مبارك فجر
66 - مبارك بودرقة
67 - إبراهيم أوشلح
68 - محمد سليمانو
69 - حسن المرجاني
70 - أحمد بن الشرقي
71 - محمد آيت قدور
72 - محمد مشبال
73 - محمد نجيب اجديرة
74 - عبد الكريم بن عتيق
75 - محمد عامر عمر
76 - البتول البدراوي
77 - محمد الخو
78 - مصطفى لكثيري
79 - ادريس خروز
80 - عبد القادر البنة
81 - خالد أصواب
82 - أحمد كويطع
83 - الحسان بوقنطار
84 - يحيى بوعبدلاوي
85 - حسن السعرب
86 - رشيد بلافريج
87 - عبد الحفيظ أملي
88 - أحمد الصادقي
89 - سمية لفقيه التطواني
90 - عبد الحق منطرش
91 - فتيحة سداس
92 - بن سالم حميش
93 - السعدية بنسهلي
94 - حسن صبار
95 - نجاة رشدي
96 - عائشة بلعربي
97 - محمد الاخصاصي
98 - خديجة محسن
99 - يونس مجاهد
100 - عبد الرحيم اغماني
101 - جمال أغماني
102 - الحبيب الشرقاوي
103 - العربي الجعايدي
104 - محمد بوبكري
105 - محمد الحبابي
106 - مالك الجداوي
107 - ناصر حجي
108 - عبد اللطيف مقين
109 - عز الوطن اكديرة
110 - بوغالب العطار
111 - محمد منصور
112 - عبد الله المعتمد
113 - محمد العمري
114 - محمد معنى السنوسي
115 - محمد منصور
116 - عدنان الدباغ
117 - عبد الرحمان العزوزي
118 - محمد اشرقي
119 - عفيفة الوزاني
120 - محمد طربوز
121 - عبد السلام أبو ابراهيم
122 - خديجة سلام

123 - خالد الحريري
124 - عبد الله بلعباس
125 - سيدي محمد لقاد
126 - محمد القلعي
127 - ادريس سالك
128 - محمد جوهر
129 - محمد بنيس
130 - عبد العزيز الرغيوي
131 - محمد خضوري
132 - الفضيل الفوال
133 - خدوج السلاسي
134 - عبد الحق ولالي
135 - عبد السلام عشير
136 - جواد شفيق
137 - عبد الرحمان العمراني
138 - أحمد الطاهري
139 - ابراهيم مساعدي
140 - جمال الذين باجي
141 - الطيب السليمانو
142 - محمد بن يحيى
143 - فوزية لحريكة
144 - عسو منصور
145 - فاطمة سويسي
146 - عبد الرحمان مسين
147 - محمد مراس
148 - عبد الجليل بوقطاسة
149 - محمد عبيد
150 - أمينة أوشلح
151 - سمية بنعزوز
152 - جواد العراقي
153 - جلول يعقوبي
154 - عبد الواحد مجدوب
155 - عبد السلام الوادي
156 - عبد السلام حموشن
157 - محمد ازروال
158 - بوشتى اتباتو
159 - فاطمة الزهراء الشيخي
160 - محمد العربي الزكاري العمراني
161 - أحمد اجزول
162 - محمد أشبون
163 - محمد السوعلي
164 - مصطفى عجاب
165 - الزهرة الحياني
166 - محمد سعدون
167 - محمد البعمري
168 - خديجة الادريسي
169 - عائشة موعتكف
170 - مصطفى القرقري
171 - محمد الطويل
172 - محمد الزيموسي
173 - سلمى لمراني
174 - اسماعيل الهلالي
175 - محمد شعيب
176 - محمد الحلوي
177 - محمد الكحص
178 - محمد الاسفي الوديع
179 - زبيدة بوعياد
180 - خديجة الشافعي
181 - احمد الكرزازي
182 - خديجة راجي
183 - نادية فتحي
184 - احمد حاكمي
185 - احمد احصيني
186 - محمد محب
187 - يوسف بن جلون التويمي
188 - لحسن الصنهاجي
189 - مارية عمري سيناصر

أعضاء المكتب السياسي

ل إ ش ق ش

الكاتب الأول : عبد الرحمان اليوسفي

نائب الكاتب الأول : محمد اليازغي

الأعضـــاء : عبد الواحد الراضي

محمد جسوس

نزهة الشقروني

فتح الله ولعلو

عبد القادر باينة

محمد الصديقي

عبد الهادي خيرات

ادريس لشكر

الطيب منشد

خالد عليوة

بديعة الصقلي

العربي عجول

فطوم قدامة

عبد الرحمان شناف

فاطمة بلمودن

محمد الأشعري

الحبيب المالكي

عبد الرفيع الجواهري

محمد كرم

لائحة المراجع :

لائحة المراجع العربية :

الموسوعات :

* موسوعة العلوم السياسية . مطابع دار الوطن دولة الكويت ، الجزء الأول .

الكتب :

* عثمان أشقرا : " الحركة الاتحادية أو مسار فكرة تقدمية : 1959 / 1999 " إفريقيا الشرق ، المغرب 2001 .

* عبد اللطيف أكنوش : " تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب " مطابع إفريقيا الشرق .

* أحمد بوجداد: الملكية والتناوب، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء الطبعة الأولى 2000.

* يونس برادة : " طبيعة عمل أحزاب المعارضة الممثلة في البرلمان المغربي"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق ، الدار البيضاء 1996 .

* يحي بوقنطار : " تطور الحركة النقابية بالمغرب " منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، الطبعة الأولى 2001 .

* عبد الحميد البجوقي : " المشهد الحزبي والملكية بالمغرب " مطبعة النجاح الجديدة ، الطبعة الأولى 2000 .

* حسن بلا : " الانشقاقات : نموذج انشقاق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عن الاتحاد المغربي للشغل " رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء 1998 / 1999.

* تفاسكا أحمد : " حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، جذوره وتطوره الفكري والتنظمي والسياسي إلى سنة 1972 " رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر 1981 .

* محمد عابد الجابري : الأزمة بين الحزب والنقابة – دار النشر المغربية الطبعة الأولى 2002

* لحليمي أحمد : " حوارات حول مسار الاتحاد الاشتراكي " 2001.

* الحسن اللحية : "مسارات النخبة السياسية بالمغرب ، دراسة في النخبة والانتخابات والنقابة " إفريقيا الشرق ، بيروت، لبنان 1998 .

* جان واتربوري : " الملكية والنخبة السياسية في المغرب " ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة ، بيروت الطبعة الأولى 1982.

* جان ماري دنكان : " علم السياسة " ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر 1995 .

* الزاهي : " الزاوية والحزب " افريقيا الشرق 2001. .

* الشافعي فاطمة الزهراء : " قراءة في المسار التنظيمي والسياسي للشبيبة الاتحادية 2001/1975 " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في العلوم السياسية . البيضاء 2001 . 2002 .

* الطاهر الشعيبات : " ظاهرة الانشقاقات الحزبية بالمغرب " رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة جامعة الحسن الثاني البيضاء 1999 .

* مليكة ضيف : " تجربة حكومة عبد الله إبراهيم " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام ، كلية الحقوق ، الرباط 1987.

* محمد ضريف : " الحقل السياسي المغربي: الأسئلة الحاضرة و الأجوبة الغائبة ". منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي . الطبعة الأولى 1998 .

* محمد ضريف : " الأحزاب السياسية " افر يقيا الشرق . البيضاء 1988

* فؤاد ثناء عبد الله : " آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي " مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى 1997.

* حسن قرنفل : " المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل ؟ مطابع افريقيا الشرق 1997 .

* العسري محمد : " أزمة الحركة النقابية العمالية بالمغرب : تاريخ، واقع وآفاق ". وجدة دار النشر الجسور 2000 .

* مستكفي عبد اللطيف: " الانشقاقات الحزبية بالمغرب "رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في القانون العام – كلية الحقوق الدار البيضاء 1999/1998.

* محمد معتصم : " التطور التقليداني للقانون الدستوري المغربي " أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام كلية الحقوق – البيضاء 1988 .

* محمد معتصم : " الحياة السياسية المغربية " مؤسسة إيزيس – البيضاء 1992 ص 120 .

* محمد معتصم : " الحصيلة الأولية للتجربة البرلمانية المغربية الثالثة " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام – كلية الحقوق .البيضاء . 1983 .

* محمد عياد وعبد اللطيف المانوني : " الحركة العمالية المغربية " توبقال .

المقالات :

* محمد بولعيش: " إشكالية العمل النقابي في المغرب " مجلة نوافذ العدد II 1998 .

* عبد الإله بلقزيز : "المعارضة الديمقراطية في المغرب: جسامة التضحيات وخيبة الحصـاد " مجلة نوافذ العدد II . 1998 .

*محمد الساسي : " سؤال المعارضة في مغرب اليوم " مجلة نوافذ السنة الأولى العدد II 1998.

* محمد الساسي : الأزمة الراهنة للديمقراطية الداخلية فـي الاتحـاد الاشـتراكي للقـوات الشعبية: المظاهر ومقترحات المعالجة " مجلة نوافذ السنة الثانية ، العدد 9/8 يوليوز 2000 .

* " محمد شكري سلام : " مفارقات التنظيم السياسي : التقليدانيـة والتحديثانيـة ، الأخـلاق والسياسة". مجلة نوافذ ، العدد II السنة 1999 .

* زين العابدين حمزاوي : " على ضوء تجربة التناوب السياسي " مجلة نوافـذ عـدد 8 و 9 سنة 2000 .

* عبد الله المتوكل : "عبد الرحمان اليوسفي والحكومة الجديدة: من المعارضة إلى المشـاركة " مجلة نوافذ ، السنة الأولى ، العدد الأول ، يونيو 1998.

* ابراهيم ياسين : " حول الانشقاق عن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي " مجلة وجهة نظـر العدد II سنة 1999 .

* عبد الله ابراهيم : " عن الانشقاق في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية " مجلة وجهة نظـر ، العدد II . 1999 .

* خالد الناصري : " عن ظاهرة الانشقاقات الحزبية مسألة حزب التقدم والاشـتراكية "مجلـة وجهة نظر ، عدد II سنة 1999 .

* كوليت أسمال : " مظاهر خصوصية النخب السياسية " المجلة المغربيـة لعلـم الاجتمـاع السياسي ، السنة الثانية ، العدد 9/ 10/ 1989.

الجرائد :

* الصحيفـة الأعـداد :1998/11 . 1999/30 . 2001/4 . 2001/9 2001/10 .2001/12 . 2001/31 . 2001/34 . 2001/35 .2001/37 .

- الاتحاد الاشتراكي : الأعداد : 1998/5567. 2003/7178.
- الصباح :الأعداد 231/ 2003. 2003/931
- مغرب اليوم :العدد 2002/33.
- الديمقراطية العمالية : العدد 2003/143

- الرهان : العدد 3

الوثائق

- وثائق المؤتمر الوطني السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي . منشورات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.
- وثيقة الحبيب الفرقاني.
- وثيقة الوفاء للديمقراطية الأولى والثانية .
- الاتحاد الاشتراكي ، النشرة الداخلية ، مذكرة من اللجنة الوطنية إلى جميع المسؤولين الاتحاديين على المستوى الوطني والإقليمي .... الأحد 6 ماي 1980 . عدد خاص .
- الاتحاد الاشتراكي . المكتب السياسي . النشرة الداخلية . عدد خاص حول أشغال اللجنة المركزية 3 أكتوبر 1993 .
- حوارات مع نوبير الأموي عن قرب . مارس 2001 منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل .
- صمود واستمرار . الجزء الأول والثاني، منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل .

لائحة المراجع بالفرنسية:

- JULIAN FREUD : « Sociologie du Conflit » presse Universitaire de France Paris 1983.
- LEWIS - A- COSER : « Les Fonctions de conflits sociales «presses Universitaire de France Paris 1983.
- ABDELKADER. EL BENNA : " naissance et développement de la gauche marocaine issue de mouvement nationale : le cas de l'U.S.F.P " thèse de doctorat université Mohamed v Rabat 1989
- ABDELATIF MENOUNI : institutions politique et droit constitutionnel. Tome I Ed Toubkal 1991
- ABDELATIF MENOUNI : le syndicalisme ouvrier ou Maroc les éditions maghrébines 1979.
- MOHAMED BEN HILAL : « le syndicat comme enjeu politique au Maroc (1955.1981) » in le mouvement ouvrier paris ed. Du . C.N.R.S . 1985

الفهرس :